مجلة الخليج للتاريخ والآثار

دورية محكمة تصدر عن جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
العدد السادس عشر ١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

- نحت الثعبان في دادان (العلا) ودلالته الرمزية .... د. عبدالرحمن عبدالعزيز السحيباني
- فن نحت التماثيل في دادان من خلال أعمال تنقيب الموسم .... د. حسني عبدالحليم عمار
- التوحيد في جنوب الجزيرة العربية من خلال نصوص .... أ. تغريد سالم الشمراني
- نقش قتباني جديد من عهد شمر يهرعش ذي ريدان .... د. محمد بن علي الحاج
- منصب الديكتاتور عند الرومان ومفهومه حديثًا .... د. حصة بنت تركي الهذال
- خلع الصحابي عمار بن ياسر للخليفة الراشد .... د. منيرة محمد حسن عسيري
- بيزنطة والزواج السياسي مع العرب المسلمين .... د. عبدالعزيز عبدالله أبوداهش
- الأوبئة ومواجهتها من خلال كتاب القانون في الطب لابن سينا .... د. غادة بنت عبدالله القبلان
- الأصول العرقية لعناصر المجتمع الأندلسي في القرن ٢هـ/ ٨م .... د. نوف بندر البنيان
- الأوبئة في مكة المكرمة من بداية القرن السابع .... د. بدرية بنت عبدالعزيز البصيري
- الدلالات السياسية والاقتصادية .... أ.د. طلال بن محمد الشعبان - أ. سارة بنت ناصر الهويمل
- ما بين الصداقة والجدارة : صور حية على أدوار الأمير يشبك .... د. عبدالعزيز بن فايز القبلي
- العلاقات السعودية - الصينية من طريق الحرير .... أ.د. كريمان محمود مغربي
- أخطار السِّياحة على مواقع التُّرَاث .... د. ياسر هاشم الهياجي - أ.د. عبدالناصر الزهراني
- محافظة القنفدة من كتاب الرحلة اليمانية .... أ.د. أحمد بن عمر آل عقيل الزيلعي

مجلة الخليج للتاريخ والآثار
دورية محكمة تصدر عن جمعية
التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية

مجلة الخليج للتاريخ والآثار

The Gulf Journal For Historhy and Archaeology

دورية محكمة تصدر عن جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية

العدد السادس عشر - إبريل ٢٠٢١م

١٦

العدد السادس عشر

١٤٤٢هـ / ٢٠٢١م

بسم الله الرحمن الرحيم

سعر النسخة
40 ريالاً سعودياً أو ما يعادلها

قيمة الاشتراك للمؤسسات: 60 ريالاً سعودياً أو ما يعادلها
قيمة الاشتراك للأفراد: 40 ريالاً سعودياً أو ما يعادلها
تضاف إليها أجور الشحن

قسيمة الاشتراك

اعتباراً من: ..... لمدة: .....

الاسم: .....

العنوان: .....

ص. ب: ..... الرمز البريدي: ..... الدولة: .....

دورية محكمة تصدر عن
جمعية التاريخ والآثار
بدول مجلس التعاون
لدول الخليج العربية

هيئة التحرير :

أ. د. أحمد بن عمر الزيلعي (رئيس الهيئة)
أ. د. إبراهيم بن محمد المزيني
أ. د. سعيد بن محمد الهاشمي
أ. د. عبدالهادي ناصر العجمي
أ. د. علي بن منصور آل شهاب
أ. د. مشلح بن كميخ المريخي
أ. د. يوسف إبراهيم العبدالله
د. سيف بن محمد البدواوي

إدارة التحرير :

أ. فؤاد بن حسن العامر
أ. كامل بن علي الغانم
أ. عادل محمد الليثي

الهيئة الاستشارية :

أ. د. سعد بن عبدالعزيز الراشد
أ. د. فاطمة بنت حسن الصايغ
أ. د. يوسف بن علي الثقفي
أ. د. مصطفى عقيل محمود
أ. د. نايف عيد السهيل
د. سلمان أحمد المحاري
د. عصام بن علي الرواس

توجه المراسلات على
عنوان الجمعية بدارة
الملك عبدالعزيز

ص.ب : ٢٩٤٥ - الرياض ١١٤٦١
المملكة العربية السعودية
هاتف : ٠٠٩٦٦١٤٣٤٨٥٠٢
فاكس : ٠٠٩٦٦١٤٠١٣٥٩٧

البريد الإليكتروني

info@gcchistarch.org

رقم الإيداع: ١٤٢٦/١١٨٦
ردمد: ٢٣١٤ - ١٦٥٨

▪ قواعد النشر بالمجلة :

▪ يسر مجلة الخليج للتاريخ والآثار أن ترحب بنشر البحوث والدراسات العلمية المتخصصة في التاريخ والآثار والحضارة والتراث المادي المحسوس سواء من جزيرة العرب أو من مختلف الأقطار العربية والعالمية وذلك وفقاً لقواعد النشر الآتية :

• أولاً: مواصفات البحوث :

١ - أن تكون جديدة وتتوافر فيها الشروط المنهجية العلمية، ولم يسبق نشرها، وأن تسهم في تقدم حركة البحث العلمي في موضوعاتها، وأن تكون موضوعاتها محددة يراعى فيها التركيز، ومعالجة جزئيات معينة بدلاً من العموميات التي لا تضيف جديداً.

٢ - ألا يزيد عدد صفحاتها على ٣٠ صفحة بما في ذلك الأشكال والصور.

٣ - أن يتجنب مُعدُّوها السرد، والإطالة في المقدمات وفي الهوامش.

٤ - قد تقتضي طبيعة بعض البحوث إجراء مقابلات، واستخدام استبانات وإحصاءات، وهنا ينبغي تطبيق المناهج العلمية والإجرائية المستخدمة في هذا الجانب.

٥ - لا يُفضل أن يكون التوثيق داخل المتن، وإنما على هيئة إحالات في الهوامش، أو في نهاية البحث، وتكون أرقام الإحالات متسلسلة، وتُستوفى فيها جميع المعلومات المتعلقة بالمصادر والمراجع طبقاً لنظام التوثيق الموضح في هذه المطوية، وسيأتي بيانه.

٦ - يراعى أن تكون الصور التوضيحية أصلية، والأشكال والخرائط واضحة ومرسومة بالحبر الأسود على ورق شفاف (كلك)، وأن تطبع البحوث على الكمبيوتر - نظام (WORD) - (IBM)، بنظام آلي وغير يدوي، وأن ترسل مخزنة في قرص ممغنط (CD) بالإضافة إلى ثلاث نسخ ورقية، وملخص باللغتين العربية والإنجليزية في حدود مئتي كلمة.

• ثانياً، الإحالات والحواشي :

١ - تأخذ الإحالات والحواشي أرقاماً متسلسلة في متن البحث، وتوضع المعلومات المتعلقة بها في قوائم مستقلة في نهاية البحث مطابقة لتلك الأرقام التي وردت في المتن.

٢ - تُطبع الكتب على اختلاف أنواعها، وكذلك المجلات وما في حكمها ببنط غامق، أما البحوث والمقالات والتقارير فتكتب بين علامتي تنصيص « ». وباللغة الإنجليزية تكتب عناوين الكتب والمجلات والكتب المحررة بأحرف مائلة (Italics)، والمقالات بين فواصل متعاكسة " ".

٣ - المعلومات الميدانية، أو المقابلات الشخصية، والروايات الشفوية مأخوذة في الحسبان في باب التوثيق، ويُشار إليها في الهامش وفق منهج يرسمه الباحث لنفسه، ولا يحيد عنه.

٤ - رغبة فيما نحن بصدده من توحيد الإحالات، واتباع منهجية موحدة في الإصدارات العلمية للمجلة، فإنه يفضل اتباع الآتي:

(أ) عدم استخدام الألقاب العلمية، والألقاب المكتسبة سواء في متن البحث، أو في حواشيه، وقائمة مراجعه، ويُستثنى من ذلك ذكر الألقاب في معرض عبارات الشكر والامتنان، ونحو ذلك.

(ب) في حالة وجود أكثر من ثلاثة مؤلفين للعمل الواحد، فإنه يُكتفى - كما هو متبع - بذكر المؤلف الأول، والتدليل على الباقي بإضافة كلمة: (وآخرون).

(ج) تذكر عناوين المجلات والدوريات المستخدمة في البحث كاملة، ولا تستخدم المختصرات

إلا إذا عُبِّر بها عن عناوين مفصلة سبق إيرادها، وأشير إلى أنها سترد فيما بعد على سبيل الاختصار.

(د) الاختصارات التالية من الأمور المتعارف عليها بين الباحثين للتعبير بها عن بعض المعلومات المغفلة على أغلفة الكتب المطبوعة مثل:

د . م. = دون ذكر مكان النشر.

د . ن. = دون ذكر اسم الناشر.

د . ت. = دون ذكر تاريخ النشر.

٥ - في هذا النظام المتبع هنا في التوثيق، لا ضرورة لنشر قوائم بالمراجع والمصادر في نهاية البحث، إلا أنه لا بأس من إرفاق تلك القوائم للرجوع إليها عند الحاجة من قِبَل المحررين.

• ثالثاً: أمثلة متنوعة على تنظيم المصادر والمراجع والإحالات:

١ - حينما يرد الكتاب المُؤلَّف (مصدر أو مرجع) لأول مرة يُشار إليه بذكر مؤلفه كاملاً، مبتدئاً باسم العائلة أو اللقب أو الشهرة، فعنوان الكتاب، ثم (مدينة النشر، اسم الناشر، وتاريخ النشر) بين قوسين، فأرقام الصفحات. مثال: الأنصاري، عبدالرحمن الطيب: قرية الفاو: صورة للحضارة العربية قبل الإسلام في المملكة العربية السعودية، (الرياض: جامعة الملك سعود، ١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، ص٢٥. أما حينما يرد للمرة الثانية فيشار إليه فقط على سبيل الاختصار هكذا: الأنصاري، قرية الفاو، ص٢٥. ولا ضرورة لاستخدام عبارة مرجع سابق أو نفس المرجع، وإنما يذكر فقط بهذه الصورة المختصرة مهما تكرر وروده، أو تتابع ذكره.

٢ - المقالة أو البحث المنشور في مجلة أو دورية ونحوها، تجري الإشارة إليه حينما يرد لأول مرة متضمنة اسم المؤلف، ثم عنوان البحث أو المقالة (بين علامتي تنصيص « »)، فعنوان الدورية، فرقم المجلد، فرقم العدد، فمعلومات النشر بين قوسين، ثم أرقام الصفحات.

مثال: الراشد، سعد بن عبدالعزيز، «دينار مملوكي من ضبا»، العصور، المجلد الأول، الجزء الثاني، (لندن: دار المريخ، يوليو ١٩٨٦م/ شوال ١٤٠٦هـ)، ص١٧١-١٧٣. وحينما يرد للمرات اللاحقة يكتب هكذا: الراشد «دينار مملوكي»، ص١٧٤. ولا ضرورة لعبارة مرجع سابق، أو نفس المرجع مهما تتابع ذكره أو تكرر وروده.

٣ - الكتاب المُحرَّر حاله حال البحث المنشور في دورية أو مجلة، وهذا مثاله حينما يرد لأول مرة: المريخي، مشلح بن كميخ: «نقش رقوش بالحجر (مدائن صالح): رؤية جديدة»، في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر الصور، الجزء الأول، تحرير أحمد بن عمر الزيلعي وآخرين، (الرياض: جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ص٣٦. وحينما يتكرر وروده يشار إليه على سبيل الاختصار هكذا، المريخي، «نقش رقوش»، ص٣٨-٤٠.

٤ - الكتب المترجمة أو المحققة تتضمن زيادة في معلوماتها عن تلك التي ذكرت في حال الكتاب المؤلف المذكور في (١): لذلك وجب ذكر تلك المعلومات بعد عنوان الكتاب مباشرة طبقاً للمثالين الآتيين:

(أ) مثال الكتاب المحقَّق: المغيري، سعيد بن علي: جهينة الأخبار في تاريخ زنجبار، تحقيق علي الصليبي، ط٢، (مسقط: وزارة التراث القومي والثقافة، ١٤٠٦هـ/١٩٩٦م)، ص١٨٨، وفي حال الاختصار لا يذكر شخص المحقِّق، وإنما يشار إلى الكتاب المحقَّق على هذا النحو: المغيري، جهينة الأخبار، ص١١٨.

(ب) مثال الكتاب المُتَرْجَم: ريس، ريتشارد وجيمس، سيمون: التعرف إلى العملات الرومانية، ترجمة وتعليق طلعت عبدالرزاق زهران، (الرياض: الجمعية السعودية للدراسات الأثرية، ١٤٢١هـ/٢٠٠٠م)، ٢١. وفي حال الاختصار لا يُذكر شخص المُتَرْجِم، وإنما يشار إلى الكتاب المُتَرْجَم هكذا: ريس، التعرف إلى العملات الرومانية، ص٢٤-٢٨.

... وبالله التوفيق ...

المحتويات

الموضـــوع	الصفحة
نحت الثعبان في دادان (العلا) ودلالته الرمزية في الألف الأول قبل الميلاد د. عبدالرحمن عبدالعزيز السحيباني	١٥
فن نحت التماثيل في دادان من خلال أعمال تنقيب الموسم الثاني عشر (١٤٣٦هـ/ ٢٠١٦م) د. حسني عبدالحليم عمار	٣٩
التوحيد في جنوب الجزيرة العربية من خلال نصوص المسند الجنوبي أ. تغريد سالم جابر الشمراني	٧١
نقش قتباني جديد من عهد شمر يهرعش ذي زيدان ومعطيات أخرى حديثة عن تاريخ مدينتي ظفار ومريمة في نهاية القرن الثالث الميلادي د. محمد بن علي الحاج	١١١
منصب الديكتاتور عند الرومان ومفهومه حديثًا سولا ويوليوس قيصر أنموذجًا د. حصة بنت تركي الهذال	١٣٥
خلع الصحابي عمار بن ياسر للخليفة الراشد عثمان بن عفان ﷺ في ميزان النقد د. منيرة محمد حسن عسيري	١٧٥

الموضـــوع	الصفحة
بيزنطة والزواج السياسي مع العرب المسلمين بين المنع والضرورة السياسية (من القرن الأول - الخامس الهجري/ السابع - الحادي عشر الميلادي)	١٩٩
د. عبدالعزيز عبدالله أبوداهش	
الأوبئة ومواجهتها من خلال كتاب القانون في الطب لابن سينا (ت ٤٢٨هـ/ ١٠٣٧م) : دراسة تاريخية	٢٣٣
د. غادة بنت عبدالله بن عبدالرحمن القبلان	
الأصول العرقية لعناصر المجتمع الأندلسي في القرن ٢هـ/ ٨م : دراسة سوسيو تاريخية	٢٧٣
د. نوف بندر البنيان	
الأوبئة في مكة المكرمة من بداية القرن السابع حتى نهاية القرن التاسع الهجري/ ١٣-١٥م (دراسة تاريخية مقارنة)	٣١٧
د. بدرية بنت عبدالعزيز البصيري	
الدلالات السياسية والاقتصادية لنصوص نقوش العمائر في الأناضول في الفترة من النصف الثاني من القرن الـ ٧-٨هـ/ ١٣-١٤م	٣٥٣
أ.د. طلال بن محمد الشعبان - أ. سارة بنت ناصر الهويمل	
ما بين الصداقة والجدارة : صور حية على أدوار الأمير يشبك من مهدي السياسية والعسكرية والحضارية في الفترة (٨٧٢-٨٨٥هـ/ ١٤٦٨-١٤٨٠م)	٤٠١
د. عبدالعزيز بن فايز بن حسن القبلي	

الموضـــوع	الصفحة

العلاقات السعودية – الصينية من طريق الحرير إلى رؤية ٢٠٣٠م ٤٦١

أ.د. كريمان محمود إبراهيم مغربي

أخطار السِّيَاحة على مواقع التُّرَاث الثقافيّ وسبل تفاديها بالتطبيق على مدينة الدرعيّة التاريخيّة – كرسي التُّرَاث الحضاري في المملكة العربية السعودية ٥٠١

د. ياسر هاشم عماد الهياجي – أ.د. عبدالناصر بن عبدالرحمن الزهراني

محافظة القنفدة من كتاب الرحلة اليمانية لشرف بن عبدالمحسن البركاتي مع التركيز على معركة عجلان الفاصلة ٥٦٣

أ.د. أحمد بن عمر آل عقيل الزيلعي

أخطار السِّيَاحة على مواقع التُّرَاث الثقافيّ وسبل تفاديها بالتطبيق على مدينة الدرعيّة التاريخيّة كرسي التُّرَاث الحضاري في المملكة العربية السعودية

د. ياسر هاشم عماد الهياجي(*) أ.د. عبدالناصر بن عبدالرحمن الزهراني(**)

* ملخص الدراسة :

يُعدُّ التُّرَاث الثقافيّ إحدى الدعائم التي تقوم عليها صناعة السِّيَاحة. وقد أثبتت التجارب أن المجتمعات التي ما زالت تحتفظ بمقومات تراثها الثقافيّ قد أصبحت وجهات سياحيّة رائدة ومميزة، ولكن، وبحكم الطبيعة الحساسة والهشة للتُّرَاث فقد أدى استخدامه في النشاط السِّيَاحِيّ إلى أخطار عدة، وهو ما يخلق تحديًا كبيرًا أمام كيفية التعامل معه في ظل حشود السائحين التي تفد للاطلاع عليه وعلى تجربته.

وفي هذا الإطار، فإن المملكة العربية السعودية تزخر بتراث ثقافي ثري ومتنوّع، ينبع من تعدد الحضارات الإنسانية المتعاقبة على أرضها، وغنى بيئتها الطبيعية بكل الأشكال التراثية التي يمكن تأهيلها لتصبح من موارد السياحة الثقافية.

وبالنظر للأهمّية التي يمثلها التُّرَاث الثقافيّ بالنسبة للسياحة والتنمية؛ فإن هذه الدِّراسة التي تعتمد على المنهج الوصفي التحليلي تهدف إلى توضيح دور التُّرَاث الثقافيّ في التنمية السِّيَاحِيّة، والبحث عن طبيعة العلاقة التي تربط التنمية بالتُّرَاث الثقافيّ والحضاري من جهة، وبين التُّرَاث الثقافيّ والسِّيَاحة من جهةٍ أخرى،

كما تهدف إلى إبراز القضايا والتّحَدّيَات القائمة في العلاقة بين هذين القطاعين، وأشكال التدمير التي يتعرض لها التُّرَاث بسبب السِّيَاحة، والفرص التنموية التي يوفرها التُّرَاث، ومن ثمّ طرح بعض التوصيات التي تساعد على تطويع التُّرَاث الثقافيّ في سبيل تنميّة سياحيّة مستدامة مع المحافظة عليه وحمايته وصونه، بالتطبيق على مدينة الدرعيّة التاريخيّة.

الكلمات المفتاحية : الاستدامة، التُّرَاث الثقافيّ، التنمية، السِّيَاحة الثقافيّة، مدينة الدرعيّة التاريخيّة.

The dangers of Tourism on the Cultural Heritage Sites and the ways of avoiding them by applying to the Historic City of Deraiya

❋ Abstract :

The cultural heritage is one of pillars of the tourism industry. Experiences has shown that societies have still maintains a viable cultural heritage has become a distinctive tourist destination, but because of the sensitive nature and fragile of heritage has led to use in tourist activity to many risks, which creates a major challenge of how to deal with crowds of tourists that come to see the heritage.

In this context, Saudi Arabia has a rich and diverse cultural heritage, which stems from the multiplicity of successive human civilizations on its soil and the richness of its natural environment in all forms of heritage that can be qualified as cultural tourism resources.

Given the importance of cultural heritage for tourism and development, this study, which is based on the analytical descriptive approach, aims to clarify the role of cultural heritage in tourism development, and exploring the relationship between development and cultural heritage on the one hand, and between the cultural heritage and tourism on the other hand.

It also aims to highlight the issues and challenges that exist in the relationship between these two sectors, the forms of destruction to which the heritage is exposed due to tourism, and the development opportunities provided by the heritage. And then put forward some recommendations that help to adapt the cultural heritage in the direction of sustainable tourism development while preserving it and protect and preserve it by applying to the historic city of Deraiya.

Keywords : Sustaina bility, Cultural Heritage, Development, Cultural Tourism, Historic City of Deraiya.

• المقدمة:

يُشكِّل التُّرَاث الثقافيّ طاقة كامنة وقوة دافعة للتنمية الاقتصاديّة يمكن استغلالها ثقافيًا وسياحيًا، بوصفه من أهم روافد السِّيَاحة، ونقاط استقطاب رئيسة للسياحة الثقافيّة Cultural Tourism. كما تعدّ السِّيَاحة في كثير من الدول من أهم الركائز التي يعتمد عليها الدخل القومي، ذلك أنها - أي السِّيَاحة - تؤدي دورًا رئيسًا في اقتصادات كثير من الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء، وتبين الإحصاءات استمرار التزايد في حركة السِّيَاحة العالميّة، وازدهار السِّيَاحة كصناعة رئيسة تسهم إيجابًا في زيادة الدخل العالميّ، الأمر الذي دفع الحكومات والمواطنين إلى تشجيع التنمية السِّيَاحيّة في كثير من المناطق النامية وإحلال السِّيَاحة بدلًا من الصناعات الأخرى، حيث أسهمت السِّيَاحة في زيادة حجم مَشْروعات التنمية بها، التي تخدم كلًا من السائحين الوافدين إليها والمواطنين المقيمين فيها. وإذا كانت السِّيَاحة بهذه الأهمِّية فإن مواقع التُّرَاث الثقافيّ تمثل أحد أعمدتها[1]، لكونها ركيزة أساسية من ركائز هوية الأمم الثقافيّة، وعنوان اعتزازها بذاتها الحضارية في تاريخها وحاضرها، لما يبرزه من صور أصيلة، ولكونه ترجمة صادقة لكل ما وصلت إليه الأمم من تقدم في مجالات الحياة المتنوعة.

لقد أصبح التُّرَاث الثقافيّ يُنظر إليه اليوم باعتباره أهم مورد من موارد المجتمع. وأصبحت الدول تسعى سعيًا حثيثًا لتعظيم العائد من التُّرَاث الثقافيّ في عملية التنمية الاجتماعيّة والاقتصاديّة، كما أصبح يُنظر إلى التُّرَاث الثقافيّ كرافد من روافد الاقتصاد الوطني. وقد أكد مؤتمر مانيلا عام ١٩٨٠م أن تأهيل المواقع التُّرَاثيّة ضرورة مُلحّة، لا سيما وأن التأهيل لا يقتصر على كونه وسيلة فاعلة لاحتواء متطلبات ورغبات الحركة السِّيَاحيّة الدوليّة فحسب، بل لكونه وسيلة لحماية المباني التاريخيّة وصيانتها، وتحقيق التناغم والتناسق بين سياسة الحفاظ

من جهة وحاجات الحركة السِّيَاحِيَّة من جهةٍ أخرى[٢]. ولذلك يُعدُّ الالتفات إليه والعناية به أولوية بحثية عاجلة، وبالأخص في علاقته بقضايا تلامس الواقع، وليس هناك واقع على ما نعتقد أهم من الواقع التنموي من طبيعة العلاقة القائمة بين التُّرَاث والتنمية بما فيها التنمية السِّيَاحِيَّة والاجتماعيَّة.

تحظى السِّيَاحة - كنشاط إنساني - في الوقت الحاضر باهتمام واعتبار كبيرين من قبل كثير من الدول المتقدمة والنامية على حدٍّ سواء؛ نظرًا لما لها من آثار تنموية في مختلف الأصعدة الاقتِصادِيّة، والاجتِماعيّة، والثقافيّة، والبيئيّة، والسياسيَّة للمجتمعات والدول، فهي تمثل موردًا اقتِصادِيًّا مهمًّا وأساسيًّا لبعض الدول، باعتبارها أحد المصادر الرئيسة للنقد الأجنبي، وتوفير فُرص عمل، وإسهامها المتزايد في توليد الناتج القومي، وجذب الاستثمارات، ودورها المتعاظم في إعادة توزيع الدخل القومي وتنمية مناطق جديدة داخل الدولة[٣].

إن التُّرَاث والتنمية رديفان متكاملان ومتلازمان لا يمكن الفصل بينهما. ويمتلك كثير من المواقع والمدن التُّرَاثيّة مقومات متكاملة لقيام صناعة سياحيّة واسعة يمكن أن تُدِرَّ دخلًا متزايدًا إذا توافرت العوامل المساعدة لذلك، ولكنها في الوقت ذاته قد تجلب آثارًا سلبية على خصائص النظام البيئي والثقافيّ، وقد تنبه العالم إلى الآثار السلبية التي تتركها السِّيَاحة عندما تم التأكيد من خلال إعلان مانيلا الذي نص على أنه «لا ينبغي تلبية احتياجات السِّيَاحة بطريقة تُلحِق الضرر بالمصالح الاجتِماعيّة والاقتِصادِيّة لسكان المناطق السِّيَاحِيّة أو بالبيئة أو بالموارد الطبيعية والمواقع التاريخيّة»[٤].

لا شك في أن هناك صلة طبيعية بين السِّيَاحة والتُّرَاث الثقافيّ، وقد تركز كثير من النقاشات حول تأثيرات السِّيَاحة في المواقع التُّرَاثيّة. إذ يرى قطاع التُّرَاث الثقافيّ أن السِّيَاحة تعمل على المساس بالقيم الثقافيّة؛ لتحقيق مكاسب تجارية

واقتِصاديّة، في حين يرى أنصار السِّيَاحة أن كثيرًا من العوائد المتحققة تذهب لصالح إدارة مقومات التُّرَاث والحفاظ عليها ودعم التُّرَاث والتنوع الثقافيّ. وتسعى هذه الدِّراسة؛ من خلال دراسة التأثيرات التي تُخلِّفها السِّيَاحة في مواقع التُّرَاث الثقافيّ، إلى تقديم بعض الرؤى لتحقيق التوازن بين السِّيَاحة والتُّرَاث.

تعد الدرعيّة التاريخيّة مثالًا متميزًا للمواقع التُّرَاثية ذات القيمة العالمية، ولهذا سيقوم الباحثان في هذه الدِّراسة بإسقاط كل الطروحات على مدينة الدرعيّة؛ بغرض تجنب الآثار السلبية والأخطار الناجمة عن السِّيَاحة، حتى لا يؤثر ذلك في هوية الدرعيّة التاريخيّة وقيمتها الاستثنائية العالمية من حيث الأصالة والتكامل.

- **مشكلة الدِّراسة:**

تحدَّث كثير من الدِّراسات عن أهمِّية السِّيَاحة، ودورها في صيانة التُّرَاث الثقافيّ، ومردودها الاقتِصاديّ والاجتِماعيّ، وبالنظر إلى الوجه الآخر للسياحة وتأثيرها السلبي في التُّرَاث الثقافيّ، فقد باتت السِّيَاحة قوة ضاغطة تسعى لتحقيق أكبر العوائد الاقتِصاديّة دون النظر لكثير من الاعتبارات الأخرى الاجتِماعيّة والثقافيّة والبيئيّة، فضلًا عن الدمار الذي قد تتعرض له المواقع التُّرَاثية. وتتمثل مشكلة هذه الدِّراسة في التَّحَدِّيَات التي يتعرض لها التُّرَاث الثقافيّ نتيجة النشاط السِّيَاحِيّ، وتجنب أي أخطار قد تتعرض لها مدينة الدرعيّة التاريخيّة، باعتبار ذلك من الجوانب المهمة المتعلقة بقضية التوازن بين الحفاظ على التُّرَاث والتنمية السِّيَاحِيّة.

- **أهداف الدِّراسة:**

تسعى هذه الدِّراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

١. توضيح طبيعة العلاقة بين التُّرَاث الثقافيّ والتنمية من جهة، وبين التُّرَاث والسِّيَاحة من جهة أخرى.

٢. تشخيص أبرز التّحَدّيَات والأخطار التي يواجهها التُّرَاث الثقافيّ في الوقت الراهن، والآثار السلبية الناجمة بسبب السّيَاحة.

٣. تقديم بعض المُقتَرحات للحدّ من الآثار السلبية الناجمة عن النشاط السّيَاحِيّ في التُّرَاث الثقافيّ.

■ **منهج الدّراسة:**

اعتمدت الدّراسة المنهج الوصفي التحليلي (Descriptive and analytical Method)؛ نظرًا لمناسبته لطبيعة الدّراسة، إذ يقوم بوصف الحقائق الراهنة المتعلقة بأهمّية التُّرَاث الثقافيّ، ومحاولة التحليل والتفسير العلمي المنظم؛ لوصف وتحليل دوره في تعزيز التنمية السّيَاحِيّة وتنميّة المجتمعات، والأخطار التي يتعرض لها.

■ **التُّرَاث الثقافيّ:**

لا شك في أنّ للتُّرَاث الثقافيّ (Cultural Heritage) عدة مفاهيم وتعريفات، ولا يوجد مصطلح موحد له، شأنه في ذلك شأن معظم مصطلحات العلوم الاجتماعيّة التي تتأثر بالمتغيرات، والخلفيات العلميّة، والسياسيّة، والفكريّة، ولكنه بمفهومه البسيط: خلاصة ما تُخلفه الأجيال السالفة للأجيال اللاحقة، أو ما يُخلفه الأجداد كي ينهل منه الأحفاد. والتُّرَاث بحسب ما عرفته منظمة (ICOMOS)[٥] بأنه مفهوم واسع يتضمن كلًا من البيئة الطبيعية والثقافيّة، وهو يشمل المواقع الطبيعية والأماكن التاريخيّة، والمواقع والبيئات المبنية؛ إضافة إلى الممارسات الثقافيّة القديمة والمستمرة، والتجارب المعرفية الحيّة[٦].

فالتُّرَاث إذن هو كل ما صار إلى الوارث عن الأسلاف من أشياء ذات قيمة، وسمات أصيلة، كما أنّه مجموعة الآراء، والأنماط، والعادات الحضاريّة المنتقلة من جيلٍ إلى آخر[٧]. ويُضيف إليها كل جيل من خبرات حياته، من عقائد، وعلوم،

ومعارف، وثقافات، وعادات، وتقاليد، وتجارب، وخِبرات، وآثار، وفنون... إلخ، وعلى أي شكلٍ كان من العمارة، أو الكتابة، أو النقش، أو الحاجات، أو المصنوعات.

- **أنواع التُّرَاث الثقافيّ:**

في إطار الاهتمام بدراسة التُّرَاث بغرض حمايته قامت المنظمات والهيئات المختصة، ومن أبرزها منظمة الأُمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو – UNESCO)، بتصنيف التُّرَاث الثقافيّ إلى: تراث ثقافي مادي، ويشمل: القطع الأثرية، والمعالم، والمباني، والأعمال، واللوحات الفنية، والزخارف. وتراث ثقافي غير مادي، وهو الذي عرّفته اليونسكو بأنه: «الممارسات، والتصورات، وأشكال التعبير، والمعارف، والمهارات، وما يرتبط بها من آلات، وقطع، ومصنوعات، وأماكن ثقافيّة تعدُّها الجماعات والأفراد جزءًا من تُرَاثهم الثقافيّ»[٨]، كما في (الشكل رقم ١).

- **الأخطار التي تهدد سلامة التُّرَاث الثقافيّ:**

يواجه التُّرَاث الثقافيّ بجميع أشكاله كثيرًا من الأخطار والعوامل الطبيعية والبشرية التي تهدد أمنه وسلامته، وتعرضه للتدمير والتشويه، والتي يُمكِن توضيحها في (الشكل رقم ٢)، حيث تُسهِم العوامل الناتجة من خصائص البيئة الطبيعية في تدهور التُّرَاث الثقافيّ بشقيه المادي وغير المادي، كما تؤثر العوامل البشرية تأثيرًا شديدًا في المواقع التُّرَاثيّة، ويرجع ذلك لعدة أسباب وممارسات عمدية وغير عمدية، بفعل الأنشطة البشرية[٩]، المتمثلة باعتداء البشر على مواقع التُّرَاث الثقافيّ، الأمر الذي عرضّها لخسائر جسيمة.

ومن أبرز العوامل البشرية التي تؤثر في أشكال التُّرَاث الثقافيّ الأنشطة السِّيَاحِيّة غير المراقبة وغير المنظمة التي تركز عليها هذه الدِّراسة، والممارسات

المدمرة للمواقع التُّرَاثيّة التي يكون من ورائها سياح يلتقطون اللقى التراثية ويتاجرون بها؛ مستغلين غياب المراقبة والصرامة في تطبيق القوانين الخاصة بحماية التُّرَاث الوطني[١٠].

- **العلاقة بين التُّرَاث الثقافيّ والسِّيَاحة: Relationship between Tourism & Cultural Heritage:**

يمثل التُّرَاث الثقافيّ أهمّية كبيرة من المنظور السِّيَاحِيّ، وذلك من طبيعة العلاقة التكاملية التي تربط السِّيَاحة بالتُّرَاث، فالسِّيَاحة تهتم به كثيرًا من حيث المحافظة على ديمومته، وإبرازه، وتوفير التمويل اللازم لحمايته وصيانته وترميمه، في حين يقوم التُّرَاث بإمداد السِّيَاحة بموارد مهمة وجاذبة لكثير من السُّياح والزوار.

وكون السِّيَاحة نشاطًا إنسانيًا يعتمد عليها عدد من الدول في العالم ركيزة أساسية للدخل القومي، ورافدًا مهمًا من روافد التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة. فإن مواقع التُّرَاث الثقافيّ تُعدُّ من أهم روافد السِّيَاحة، حيث ترتكز صناعة السِّيَاحة بشكل كبير على التُّرَاث الثقافيّ؛ انطلاقًا من إدراك العلاقة التكاملية والتبادلية بين المواقع التُّرَاثيّة والسِّيَاحة في إظهار ثقافة الحضارات المختلفة، واستنباط المعلومات من خلال ارتياد أفراد المجتمعات المختلفة (السائحين) لهذه المواقع، ونتيجةً لهذه العلاقة التلازمية برز اليوم ما يُعرف بالسِّيَاحة الثقافيّة أو التُّرَاثيّة، وهي تتيح الاطلاع على المنتجات المادية للحضارات بكل مقوماتها الاقتصاديّة، والاجتماعيّة، والثقافيّة، والدينية. ونتيجة لازدياد الطلب على ارتياد مواقع التُّرَاث الثقافيّ من قبل السائحين أصبحت هناك حاجة ماسة لدى البُلدان المختلفة، التي تعتمد على السِّيَاحة مصدرًا رئيسًا ومهمًا في اقتصادها، أو تلك التي تسعى لتطوير السِّيَاحة والاستفادة منها، تدفعها نحو العمل على تنمية مواقعها التُّرَاثيّة؛ بهدف تطوير منتجها السِّيَاحِيّ وتنويعه؛ لزيادة مكتسباتها من الصناعة السِّيَاحِيّة.

إن النمو الملحوظ في حركة السِّيَاحة قد لفت الأنظار إلى الاهتمام بالتُّرَاث الثقافيّ، حيث رأى الكثيرون في ذلك فُرصًا اقتِصاديّة جيدة. وعملت السِّيَاحة على تنميّة كثير من المدن الغنية بمبانيها التاريخيّة والتُّرَاثيّة[١١]. وبناءً على المفاهيم التنموية العالميّة تكرّس مدى ارتباط المدُن التُّرَاثيّة بالتنمية الاقتِصاديّة والاجتِماعيّة؛ فضلًا عن أهمّية تُرَاثها بالنسبة للهوية الوطنية، بحيث أصبحت السِّيَاحة الثقافيّة من أكثر القطاعات التي تخدم الأحياء التُّرَاثيّة والقديمة، وقد أظهر البنك الدولي في تقريره الخاص بإعادة التأهيل الحضري للأحياء القديمة (The Urban Rehabilitation of Medinas) أن الأحياء القديمة يمكن أن تزيد من قيمة العقارات وحصيلة الضرائب وتصبح مصدر جذب للسياحة الثقافيّة، وتساعد على تعزيز الاقتصاد الوطني والمحلي، وتوفير حوافز لخلق فُرص عمل للمجتمعات المحليّة، وتحسين البيئة الحضرية ونوعية الحياة العامة فيها. وبحسب تقرير البنك الدولي؛ بات على الحكومات التعرف على المدن التُّرَاثيّة التي تمتلك الخصائص اللازمة لتصبح مقاصد واعدة للسياحة الثقافيّة[١٢]. ومن طبيعة العلاقة التي تربط السِّيَاحة والتُّرَاث، والمتمثلة بالحفاظ على الموروثات وإدارتها بطريقة مستدامة، فقد بات الاهتمام بالتُّرَاث الثقافيّ عنصُرًا أساسيًا من عناصر السِّيَاحة الثقافيّة، وكان لابد من التوظيف السِّيَاحِيّ السليم لمواقعها المختلفة، وهو ما دفع بالدعوة إلى تبني مجموعة مبادئ أساسية جديدة تمخضت عن الاتفاقية العالميّة للسياحة الثقافيّة عام ١٩٩٩م[١٣].

■ السِّيَاحة الثقافيّة والتُّرَاثيّة:

تعدُّ السِّيَاحة من أسرع الصناعات العالميّة نموًا، كما أنها المصدر الرئيس لما يكسبه كثير من البُلدان النامية من العُملات الأجنبية. والسِّيَاحة من منظور اجتِماعيّ وثقافي هي حركة ديناميكية ترتبط بالجوانب الاجتِماعيّة والسلوكية والحضارية

للإنسان، بمعنى أنها رسالة حضارية وجسر للتواصل بين الثقافات والمعارف الإنسانية للشعوب، ناجمة عن تطور المجتمعات وارتفاع المستوى المعيشي للفرد[١٤]. وتُعدّ السِّيَاحة القائمة على المناطق التُّرَاثيّة والثقافيّة قطاعًا حيويًا ومتناميًا، حيث إن نسبة عالية من السِّيَاحة تنطوي على زيارة مواقع التُّرَاث الثقافيّ المتميزة تاريخيًا وثقافيًا، مما يولد مبالغ إيرادية كبيرة. وقد جاء في الميثاق العالميّ للسياحة الثقافيّة أنها «ذلك الشكل من أشكال السِّيَاحة الذي يهدف إلى اكتشاف المواقع التاريخيّة ويؤثر عليها إيجابًا عن طريق صيانتها والحفاظ عليها لغايات السِّيَاحة في انتقال الإنسان للمتعة والترويح والبحث عن مخلفات الماضي»[١٥]. وتجاوزت السِّيَاحة فعلًا في عدد من البُلدان النامية التي تمتلك رصيدًا من مواقع التُّرَاث الثقافيّ عائد المحاصيل الزراعية المُدرّة للمال، أو عائد الاستخراج المعدني، وأصبحت بذلك المصدر الرئيس لإيراداتها الوطنية.

إن السِّيَاحة الثقافيّة أو التُّرَاثيّة هي أحد المنتجات السِّيَاحِيّة التي ترتبط بالموروث الثقافيّ للمجتمعات في الجوانب الملموسة من التُّرَاث والثقافة، والمواقع الطبيعية والتضاريس الجغرافية المتنوعة، أو في الجوانب المعنوية التي تتجلى في العادات والتقاليد والأزياء والموسيقى والأهازيج والرقصات الشعبية المختلفة. وتُصنّف السِّيَاحة التُّرَاثيّة أو ما تسمى أحيانًا بسياحة التُّرَاث الثقافيّ كأكبر منتج سياحي من حيث الإسهام المباشر في تنمية المجتمعات المحليّة اقتصاديًا، إذ إنها ترتبط مباشرة بالمجتمع وأنشطته وممارساته الحياتية اليومية.

ومن هذا المنطلق تبنت كثير من الحكومات في جميع أنحاء العالم السِّيَاحة الثقافيّة كأحد أهم عناصر السياسات السِّيَاحِيّة. ذلك أن السِّيَاحة الثقافيّة القائمة على استهلاك موارد التُّرَاث الثقافيّ بشقيه المادي وغير المادي تُمثل وفق الإحصاءات الصادرة عن منظمة السِّيَاحة العالميّة (WTO) نحو ٣٧٪ من إجمالي سوق السِّيَاحة

الدوليّة، أي ما يوازي ثُلث إجمالي النشاط السّيَاحِيّ في العالم، وهذا مؤشر على أن السّيَاحة الثقافيّة أصبحت من أبرز أنواع السّيَاحة. كما تشير هذه التقديرات إلى أن السّيَاحة الثقافيّة تنمو بمعدل ١٥٪ تقريبًا، حيث تشكل منتجًا سياحيًا رئيسًا في السّيَاحة العالميّة. وتُعدّ مواقع وعناصر التُّرَاث الثقافيّ أحد أهم مكونات وركائز السّيَاحة الثقافيّة، التي أضحت اليوم نشاطًا واعدًا ونمطًا سياحيًا مهمًا يُسهِم في زيادة عدد السائحين، ما يدعم الاقتصاد، ويوفر فُرص عمل للمجتمعات المحليّة، وإحداث التنمية الاجتماعيّة المنشودة[١٦].

إن للتراث الثقافيّ آثارًا اقتصادية وإمكانات كبيرة في توليد مشروعات استثمارية مجدية تسهم في زيادة الدخل الوطني وتوفير فرص العمل للمواطنين، كما أن الاستثمار في التُّرَاث الثقافيّ له أثر اقتصادي إيجابي كبير، من حيث الإسهام في زيادة مصادر الدخل الوطني وتنويعه، وتوفير فرص العمل للمواطنين، كما يولد منافع اقتصادية مباشرة وقصيرة الأمد، تشمل زيادة الوظائف والدخل مباشرة من ترميم المواقع، فقد قُدرت فرص العمل التي تولدت عن أنشطة الزوار في مواقع التُّرَاث الثقافيّ والأنشطة التجارية المحيطة بها في المملكة العربية السعودية بـ (١١٢) ألف وظيفة، كما تسهم أعمال ترميم التُّرَاث في توليد ما معدله ١٨ وظيفة، ودخل عمالة قدره ٤٦٠ ألف ريال، وذلك لكل مليون ريال يتم استثماره، وتسهم أعمال الترميم في أنشطة التُّرَاث الثقافيّ التي أنتجت بطريقة مباشرة بـ ١٣,٥ مليار ريال في الإنفاق الإجمالي في مواقع التُّرَاث، إضافة إلى ما مقداره ١١١,٦٣٢ وظيفة ضمن وحول مواقع التُّرَاث في المملكة، فيما قُدِّرت العوائد اليومية في نهاية عطلة الأسبوع لحي البجيري في الدرعيّة التاريخيّة بنحو (٣٩٠) ألف ريال، و(٣,١) ملايين ريال في الشهر، ويدعم توظيف (٤١) مواطنًا[١٧].

■ مقومات السِّيَاحة الثقافيّة في المملكة:

إن السِّيَاحة الثقافيّة أحد العناصر والأنماط الأساسية في صناعة السِّيَاحة، وهي تعتمد على الإرث الثقافيّ والتُّرَاثي، وتشمل زيارة مواقع التُّرَاث الثقافيّ الأثرية والتُّرَاثية والحضرية والريفية، وخاصة المدن والقرى والمعالم التاريخيّة، والمرافق الثقافيّة كالمتاحف والمسارح والمعارض والأسواق الشعبية وغيرها، كما تشمل زيارة مناظر التُّرَاث الثقافيّ والطبيعي والتعرف على عناصرها ومقوماتها، وما يترتب على ذلك من آثار ثقافية.

تمتلك المملكة العربيّة السعودية تنوعًا غنيًا بالمنتج السياحي الثقافيّ والعمراني، وتتبوأ السِّيَاحة الثقافيّة في المملكة مكان الصدارة كأحد أهم المنتجات السِّيَاحِيّة الراسخة والمزدهرة؛ لارتباطها بالمخزون الغني والمتنوع من عناصر الجذب السياحي الأثري والتاريخي، متمثلًا في كثير من مواقع التُّرَاث العالمي، والمعالم التاريخيّة، والمراكز الأثرية، والقرى والبلدات التُّرَاثية، والمتاحف؛ بالإضافة إلى أوجه متميزة من التُّرَاث الثقافيّ اللامادي كالحرف والصناعات التقليدية، وأسواق المهن اليدوية، وطراز العمارة التقليدية، والعادات والتقاليد والفاعليات الثقافيّة، والفنون الشعبية بمختلف أشكالها. وتشير الإحصاءات العامة للسياحة الوطنية في المملكة العربيّة السعودية لعام ٢٠١٦م إلى وجود أكثر من ١٥٠,٠٠٠ مصدر ومقوم سياحي، منها ٨٢٥٠ موقعًا للتُّرَاث العمراني[١٨]، خمسة مواقع منها مسجلة ضمن قائمة التُّرَاث العالميّ لليونسكو، وهناك مواقع أخرى قيد الدِّراسة لتسجيلها عالميًا.

ووفقًا لتقرير إحصائي للهيئة العامة للسياحة والتُّرَاث الوطني فقد تجاوز عدد الرحلات السِّيَاحِيّة الثقافيّة المحلية في المملكة ستة ملايين رحلة في عام ٢٠١٦م شملت زيارات للمتاحف ومواقع التاريخ الإسلامي والمواقع الأثرية والمعارض الثقافيّة والفنية والمهرجانات الثقافيّة، وقُدِّر الإنفاق المباشر للزوار المحليين والدوليين على

أنشطة التُّرَاث الثقافيّ بحوالي (١٢,٥) مليار ريال (٣,٦ مليارات دولار)، فيما بلغ الأثر الكلي للإنفاق على السِّيَاحة الثقافيّة (مجموع الإنفاق المباشر وغير المباشر) حوالي (٥٦,٦) مليار ريال (١٥,١ مليار دولار). (موقع الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني scth.gov.sa).

وبحسب التقرير، فقد تنوعت الأغراض السِّيَاحِيّة الثقافيّة واهتمام الزوار ما بين: حضور المهرجانات والفاعليات الثقافيّة التي نالت ما مقداره ٣٩,٧٪ من إجمالي الرحلات الثقافيّة، في وقتٍ شهدت فيه الأماكن التُّرَاثية إقبالاً كبيرًا من السياح وبلغت نسبة زيارتهم من عدد الرحلات الثقافيّة ٢٠٪. فيما بلغت نسبة زيارة المتاحف والمعارض ٨,١ ٪ من إجمالي الزوار، وقام نحو ٥,١ ملايين سائح محلي بزيارة المواقع الثقافيّة من متاحف ومواقع تراثية وأثرية وفاعليات سياحية ثقافية، حيث أسهمت المتاحف الجديدة وتطوير العروض المتحفية؛ إضافة إلى مشروعات تأهيل المواقع التُّرَاثية والأثرية، في زيادة الإقبال على هذه المتاحف والمواقع.

كما عملت المملكة على تأسيس ودعم عدد من المهرجانات التُّرَاثية والثقافيّة والتاريخيّة من أبرزها: سوق عكاظ، مهرجان جدة التاريخيّة، مهرجان الصحراء في حائل، مهرجان الغضا بعنيزة، مهرجان البادية ببيشة، مهرجان الصقور بمحافظة طريف، لتضاف إلى مهرجانات تراثية وطنية كبرى، مثل: مهرجان الجنادرية، ومهرجان الملك عبدالعزيز للإبل. فضلًا عن تطوير عدد من منتجات السِّيَاحة الثقافيّة والتُّرَاثية في أكثر من (٢٥) وجهة سياحية موزعة على الأسواق التاريخيّة، والقرى التُّرَاثية، الطرق التاريخيّة، والأسواق الشعبية، الفلكلور الشعبي، الصناعات التقليدية، المأكولات الشعبية. برنامج خادم الحرمين الشريفين للعناية بالتُّرَاث الحضاري الذي سيسهم في طرح مشروعات تراثية جديدة ستسهم بلا شك في إحداث زيادة كبيرة في الرحلات السِّيَاحِيّة الثقافيّة في مختلف مناطق المملكة.

■ أخطار السِّيَاحة على مواقع التُّرَاث الثقافيّ :

تُعدُّ قضية التُّرَاث الثقافيّ في عصرنا الحالي من القضايا الكثيرة التي تواجه التنمية كقضية شائكة معقدة مثقلة بالتّحَدّيَات والأخطار، ولاسيما التنمية السِّيَاحِيّة؛ لكون المواقع التُّرَاثيّة منتجات سياحيّة مميزة، وعلى الرغم من أهمّية التُّرَاث الثقافيّ، لكونه أحد عناصر الهوية الوطنية للشعوب والحنين إلى الماضي، وما يحمله من قيم فنية وجمالية، وقدرته على توليد الدعم الاقتِصادِيّ، وأهميته للنشاط السِّيَاحِيّ، وأسباب أخرى تجعل حمايته والحفاظ عليه أكثر إلحاحًا، فإن هناك كثيرًا من التّحَدّيَات من النواحي الاقتِصادِيّة، والسياسية، والبيئيّة، والاجتِماعيّة، والثقافيّة المرتبطة بقضايا الحفاظ على التُّرَاث، والناتجة من جراء تحقيق التوازن بين الحفاظ على هذه المواقع واحتياجات العمل السِّيَاحِيّ، فقد أدت تنميّة السِّيَاحة في مواقع التُّرَاث الثقافيّ إلى حدوث كثير من الأخطار التي يمكن إجمالها في الآتي :

(١) الأخطار الاجتماعية والثقافية :

تُعدُّ الآثار الاجتِماعيّة والثقافيّة للسياحة واضحة جدًا وتظهر آثارها بقوة على جوانب الحياة الاجتِماعيّة المختلفة، مثل: الطابع العام للمجتمع وبعض الظواهر الاجتِماعيّة والعادات والتقاليد الموجهة لسلوك الأفراد، ومن أهم العوامل لحدوث هذه الآثار التداخل بين المواطنين والسائحين الذي قد ينجم عنه انعكاسات إيجابية، كما قد تكون له آثار سلبية. ذلك أن للسياحة تداعيات سلبية على السكان المحليين بسبب اختلاف سلوكيات وعادات وثقافات السُّياح، إذ يُسفِر النشاط السِّيَاحِيّ المكثف عن تقليد بعض سلوكيات السُّياح الأجانب وتعويض القيم والتقاليد الأصيلة وكرم الضيافة بسلوكيات مستوردة؛ فضلًا عن أن الخدمات التي يفضلها السُّياح ليست بالضرورة هي التي يرغبها أو يحتاجها السكان المحليون، الأمر الذي يؤدي

إلى تعارض المصالح، ومن ثم حالة الرفض التي تتولد لدى أبناء المجتمع المحلي للسياح والزوار وللنشاط السِّيَاحِيّ برمته.

وعلى الرغم من الفوائد المتحققة من السِّيَاحة؛ فإن الواقع يؤكد أنه يحتمل أن تُهدد البيئة التُّرَاثيّة وتعمل على تدمير النُّظُم الاجتماعيّة المحليّة، وتغيير أساليب حياة الناس وثقافتهم الأصيلة[١٩]. وقد تحدَّثت كثير من الدراسات عما خلّفته السِّيَاحة من تدهور العادات والتقاليد لكثير من المقاصِد السِّيَاحِيّة، وزيادة معدلات الجريمة، الأمر الذي أحدث صراعًا بين السُّياح والسكان المحليين في هذه المواقع؛ نتيجة لتدني مستوى نوعية الحياة في المجتمعات المحليّة، وفي نهاية المطاف التأثير سلبًا في السِّيَاحة. إذ تؤكد الدراسات أن مدينة البندقية كموقع تراث عالمي قد تصاب بالركود والتراجع إذا لم تعالج قضايا الاستدامة فيها؛ فضلًا عن السلوكيات والممارسات التي تتنافى مع عادات السكان وثقافتهم، ما يهدد استدامة هذه المواقع[٢٠].

(٢) أخطار الاقتصادية:

إن تطوير وتحديث القطاع السِّيَاحِيّ، وما يمكن أن يحدثه من نتائج إيجابية في دفع عجلة التنمية الاقتِصادِيّة والاجتِماعيّة، يسهم بشكل كبير في حل مشكلات: التضخم، انخفاض نصيب الفرد من الدخل الوطني الإجمالي، البطالة، الإجرام، وبالتالي ضمان الاستقرار الاجتِماعيّ للدولة، وتدعيم الثقة بالحكومة، وهو ما يعني تحقيق الاستقرار السياسي[٢١]. وعلى الرغم من كل ذلك فإن التنمية السِّيَاحِيّة للمواقع التُّرَاثيّة، وما ينتج عنها من تحسين عام للموقع في بعض الأحيان، قد تؤدي إلى رفع أسعار الأراضي والعقارات، وإعادة هيكلة القاعدة الاقتِصادِيّة للمنطقة، والعمل على استنزافها واستغلالها من قبل فئات مختلفة ذات اهتمامات متعارضة واستخدامات بديلة متعددة، وهذا الإحلال الوظيفي والإنساني في المنطقة التُّرَاثيّة

يمكن أن يؤدي إلى فقدان الإحساس بالمكان التاريخيّ وشخصيته الوظيفية، وشخصية قاطنيه، ما يؤثر في جدوى هذه المَشْروعات، وأهمّية السِّيَاحة والمنتفعين منها، وتأثير ذلك في المجتمعات المضيفة[٢٢].

(٣) الأخطار البيئية:

إن السِّيَاحة سلاح ذو حدين، فبينما يمكن للتنميّة السِّيَاحِيّة أن تكون سببًا في الإبقاء على الموارد الطبيعية، والحفاظ على البيئة، وتوفير التمويل اللازم للحفاظ على الموارد التُّرَاثيّة، فإنها يمكن أن تتسبب في تدهور البيئة، وتعمل على تدميرها في المواقع التُّرَاثيّة.

كما أن أخطار التلوث وانتشار النفايات تحتل نسبة كبيرة من بين جملة التَّحَدِّيَات التي تواجهها المواقع التُّرَاثيّة، والمرتبطة في أحيانٍ كثيرة بزيادة أعداد الزائرين والأنشطة السِّيَاحِيّة المصاحبة التي تجري في هذه المواقع؛ إضافة إلى أن معظم الإدارات في المواقع التُّرَاثيّة ليس لديها الوَسَائِل الكافية للتخلص من تلك النفايات، وثمة مسألة أخرى تؤدي إلى تفاقم مشكلة التلوث وهي تطوير البنية التحتية في حدود الموقع، وبناء الفنادق والمشروعات السِّيَاحِيّة[٢٣].

كما تُعدُّ القمامة مؤثرًا سلبيًا آخر للسياحة في المواقع التُّرَاثيّة، فحاويات الوجبات السريعة، وأعقاب السجائر، والزجاجات المكسورة، وعلب المشروبات، لا تؤدي إلى خراب الموقع التُّرَاثي فحسب، بل إن تنظيفها باهظ التكاليف، وفي الأماكن الداخلية لبعض المباني غالبًا ما يسبب الآيس كريم، والحلويات، والعلكة فوضى كبيرة إذا لم تنظف في الحال؛ وإلاّ ستترك بقعًا على بعض الأسطح الحساسة، هذه البقايا تؤدي إلى ضرر على السطوح الحساسة، وبالتالي تُظهر عدم الاحترام من جانب الزوار نحو هذه المواقع التاريخيّة، وستكون عملية تنظيفها مكلفة وصعبة، فقد أصبحت القمامة مصدر قلقٍ كبيرٍ على البيئات التُّرَاثيّة؛

نتيجة لكمية النفايات التي يتركها السُيّاح وراءهم، سواءً أكان في الموقع نفسه أم على طول مسار الطريق إليه.

(٤) الأخطار العمرانية والترميم العشوائي :

تغلُب هذه الأخطار على مواقع التراث العمراني التي تتعرض لإضافة عناصر معمارية لا تتماشى مع الهيكل العمراني الخاص بالموقع، مثل إضافة منشآت خرسانية أو عناصر معمارية حديثة، كما تواجه مواقع التراث الثقافي أخطار كبيرة بسبب الترميم العشوائي غير المدروس للأبنية من قبل أصحابها أو المستثمرين؛ لانعدام قواعد أساسية للترميم، كما تتعرض أحيانًا الموارد التُرَاثيّة لحالات متنوعة من سوء الترميم من قبل أفراد عديمي الخبرة والتدريب[٢٤]، الأمر الذي يؤدي إلى تدميرها وتشويه معالمها، وفقدان قيمتها التاريخية.

من المشكلات الأخرى التي تعانيها المواقع التُرَاثيّة ما يتعلق بتطوير البنية التحتية كالنقل والمرافق العامة، وسوء حالة الطرق في معظم المواقع؛ خصوصًا تلك البعيدة من مراكز المدن، حيث تُشكِّل ضغوط النمو الحضري خطرًا كبيرًا على التُرَاث العُمْرَاني مع تصاعد الضغوط السكانية والاقتِصاديّة للتوسع في المدن، وبناء مبانٍ جديدة في المناطق التُرَاثيّة والتاريخيّة[٢٥]. الأمر الذي يؤدي في كثير من الأحيان إلى تدمير المباني القديمة تحت مسميات التحديث والتطوير قبل النظر إلى المبرر الاقتِصاديّ للحفاظ عليها، حيث تميل البُلدان النامية إلى استبدال مبانٍ جديدة بالمباني التاريخية قد تكون فنادق حديثة على النمط الغربي أو مراكز للتسوق[٢٦]. وقد بينت الممارسات أن كثيرًا من المناطق التُرَاثيّة في البُلدان النامية تمت إزالته بفعل مشروعات التنمية والتحديث، وتم فقدان تقنيات البناء التقليدية وهدم المباني القديمة والاستعاضة عنها بالخرسانة والمواد الإسمنتية الحديثة، كما أن النفقات المرتبطة بالحفاظ على المواقع التُرَاثيّة، وصيانة المباني التاريخيّة في

كثير من الأحيان لا تبرر إزالتها بأي حالٍ من الأحوال لصالح المباني الجديدة، ولكن المؤسف أن المناطق التُّرَاثيّة في البُلدان النامية تمت إزالتها بفعل مشروعات التنمية والتحديث، وتم فقدان تقنيات البناء التقليدية، وهدم المباني القديمة، والاستعاضة عنها بالخرسانة والمواد الإسمنتية الحديثة.

(٥) تدفقات السياح :

من التحديات التي تواجهها التنمية السياحية في المواقع التُّرَاثيّة أنها تجلب أعدادًا كبيرة من السُيّاح إلى المدن والمواقع التُّرَاثيّة، ما يتسبب في الازدحام وتدهور المباني التُّرَاثيّة والبيئة العُمْرَانية وسوء الخدمات. فبعض المواقع تتم زيارتها بكثافة عالية خلال مواسم الذروة السِّيَاحِيّة؛ لدرجة تستلزم اتخاذ وَسَائِل للحدّ من الوصول إليها لتفادي تدميرها. فاحتشاد أعداد كبيرة من الزائرين في مساحات صغيرة نسبيًا، يمكن أن يكون له آثار سلبية كبيرة في المواقع التُّرَاثيّة. كما أن تدفقات السُّياح يمكن أن لا يكون مُرحبًا بها من قبل المجتمع المحلي، نتيجة لآثارها المحتملة وتهديدها للنظم الاجتماعيّة والقيم الثقافيّة، وما ينتج عنها من اضطرابات وتخريب[٢٧].

يُعد تزايد عدد الزوار للمواقع التُّرَاثية والتاريخيّة مصدرًا للقلق، فقد تصبح المواقع المهمة عرضة للتآكل من كثرة المشي بهذه المناطق، وقد تسبب الإضاءة الاصطناعية أو حتى تنفس الزوار في المناطق المغلقة أو تحت الأرض آثارًا مدمرة.

لقد بات يُنظر إلى زيادة الضغط وزيادة القدوم السِّيَاحِيّ باعتبارها واحدة من القضايا الرئيسة المرتبطة بالمواقع التُّرَاثيّة، ويمكن أن يكون لها عواقب وخيمة على سلامة المواقع، وخاصة عندما يزيد عدد الزائرين عما هو مخطط له، وبأعداد كبيرة جدًا تفوق طاقتها الاستيعابية، وقدرة أنظمة البنية التحتية للموقع، بما يسبب

تدهور المباني التُّرَاثيّة. كما تؤدي حشود السُّياح في المجتمعات التاريخيّة وفي الأماكن التُّرَاثيّة إلى إثارة القلق والخلاف مع السكان المحليين؛ ما يمكن أن يؤدي إلى عداء شديد في بعض الحالات. ففي حالة ستراتفورد أبون آفون ببريطانيا، وهي مدينة تراثية يقطنها (٢٣٠٠٠) من السكان، وتجذب نحو (٢,٥) مليون سائح سنويًا، تولدت علاقة تُعرف بـ (علاقة حب وكراهية) بالسِّيَاحة، ففي حين توفر السِّيَاحة أكثر من ٨٠٠٠ وظيفة، أظهرت دراسة حديثة أن ٤٠٪ من السكان المحليين قلقون من العدد الكبير للسياح، ويرى ٢٨٪ منهم من وجهة نظرهم أن عيوب السِّيَاحة تفوق مزاياها[٢٨]، إضافة إلى مشاعر عدم الرضا من التطوير السِّيَاحِيّ، وهو ما يولّد حتمًا حالة من التوتر بين الذين يعملون ويعيشون في تلك المواقع التُّرَاثيّة، وبين الزوار الوافدين من جهة أخرى[٢٩].

بعض أهم التَّحَدِّيَات الملحوظة للسياحة على المواقع التُّرَاثيّة تتصل مباشرة بظروف حركة المرور والازدحام، فالازدحام لا يؤدي إلى تدهور المورد الذي تم الحفاظ عليه فحسب، ولكنه قد يؤدي إلى إفساد تجربة الزائر أيضًا. ويشعر السُّياح أيضًا بتأثيرات أخرى ناتجة عن الضغط الشديد للأعداد الكبيرة في أوقات الذروة، فالبيئة المزدحمة تهيئ لأخطار أمنية أحيانًا، وهو ما يكون مصدر قلق حقيقي بالنسبة لبعض الزائرين، ما يقلل من متعة الزيارة وتدمير الجو العام المحلي، وحجب الرؤية الجيدة للجواذب التُّرَاثيّة والسِّيَاحِيّة[٣٠].

(٦) ضعف المرافق والخدمات :

من المشكلات الأخرى التي تعانيها المواقع التُّرَاثيّة ما يتعلق بتطوير البُنْيَة التحتية كالنقل والمرافق العامة من كهرباء، واتصالات، ومياه، وصرف صحي، والتخلص من النفايات الصلبة، إذ لا تزال المواقع التُّرَاثيّة بحاجة إلى تطوير وصيانة لشبكات البنى التحتية، وتحسين حالة الطرق في معظم المواقع، لا سيما تلك البعيدة من

مراكز المدن، كما أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا تزال غير متوافرة على نطاق واسع بما يلبي الطلبات المتزايدة عليها من قبل النشاط السياحي.

مشكلة أخرى تعانيها المواقع التُّرَاثيّة نتيجة التنمية السياحية غير المخططة، وهي تطوير البُنْيَة التحتية والتطورات الأخرى غير المخطط لها جيدًا، ما يؤدي إلى انتشار كثير من الأعمال التي تسيء إلى الموقع وتقلل من قيمته.

إن جودة الخدمات وسلامة المنتجات السياحية في المواقع التُّرَاثيّة لا تزال تمثل مشكلة بالنسبة للسُيّاح والزوار؛ في ظل تواضع نوعية المنشآت والخدمات وضعف أو قصور في المرافق الأساسية، وضعف وقصور وعدم انتظام النقل البري والبحري والجوي، وعدم وصول الطرق إلى كل المواقع التُّرَاثيّة، وانعدام خدمات ومرافق سياحية تتناسب مع احتياجات السياح، ولا يزال كثير منها مخيبًا للآمال ولا يبعث على الارتياح لدى السُيّاح والوافدين، ولا يلبي رغبات الزائرين وتفضيلاتهم وتوقعاتهم.

(٧) التخريب المتعمد :

تواجه المواقع التراثية كثيرًا من الممارسات السلبية المتمثلة في تعدي السياح على المعالم التُّرَاثيّة، وهو ما يؤدي إلى تدهور النسيج المادي لهذه المواقع[٣١]. إذ عانت المجتمعات المحليّة الآثار السلبية الناتجة عن النمو السِّيَاحِيّ، وقضايا الحفاظ المرتبطة بها، وفقدت المجتمعات موارد طبيعية لا تقدر بثمن، وعملت على تدمير كثير من جوانب الحياة البرية والثقافيّة، وتهجير الشعوب التقليدية والملاك الأصليين من مدنهم. ولهذا ينبغي أن يكون هناك تخطيط سليم حتى تكون السِّيَاحة أحد الجوانب الأساسية للحفاظ على الحياة البرية والثقافيّة في المجتمعات[٣٢]. فضلًا عن أن التأثير الكبير للسياحة هو التخريب الذي يحدث في معظم المواقع التُّرَاثيّة، فالكتابة على الجدران تشكل مشكلة دائمة لممتلكات التُّرَاث

بسبب الطائشين الباحثين عن المتعة، وبعض المخربين منهم يستخدم بشكل مؤسف بخاخات الطلاء والكتابة بها على الجدران التُّرَاثيّة والشواهد التاريخيّة، فتسبب أضرارًا بيئيّة وبصرية مدمرة حتى لو كان التنظيف ممكنًا، فمن الصعب تنظيف البقايا التاريخيّة؛ لأن عملية التنظيف قد تسبب ضررًا إضافيًا على الأسطح والجدران لاسيما تلك المنحوتة بدقة[٣٣].

مشكلة مماثلة يواجهها كثير من المواقع وهي النهب والسرقة لبعض التذكارات والتحف والممتلكات التاريخيّة والأشياء المنقولة، سواءً أكان عن طريق الكسر أم التقطيع، وهو ما يسبب أضرارًا جسيمة تسهم في تدهور المواقع والممتلكات التُّرَاثيّة، وتشوه منظرها، وتفقدها قيمتها التاريخيّة.

(٨) ضعف الإدارة والتخطيط :

إن التخطيط للتنميّة السِّيَاحِيّة أمرٌ بالغ الأهمِّية للحفاظ على جودة المواقع التُّرَاثيّة وقدرتها التنافسية وجاذبيتها للسُّيَّاح، وهو ما يفتقر إليه كثير من المواقع التُّرَاثيّة. فمن المشكلات الأخرى التي تعانيها المواقع التُّرَاثيّة نتيجة التنمية السِّيَاحِيّة غير المخططة، وتطوير البنية التحتية والتطورات الأخرى غير المخطط لها جيدًا، ما يؤدي إلى انتشار كثير من الأعمال التي تسيء إلى الموقع وتقلل من قيمته، إذ إن كثيرًا من المواقع التُّرَاثيّة التي تمت تنميتها سياحيًا بشكل غير منضبط وبعيد عن مبادئ الاستدامة قد أصبحت في قوائم التُّرَاث المهدد بالخطر[٣٤].

(٩) القوانين والتشريعات :

من التحديات التي تواجهها التنمية السياحية في المواقع التُّرَاثيّة انعدام تشريعات وقوانين وسياسات محددة تتعلق بتنظيم النشاط السياحي في هذه المواقع؛ نظرًا لانعدام السياسات التي تراعي قضايا الاستدامة[٣٥]. فضلًا عن عدم توافر المعلومات الضرورية عن المواقع التُّرَاثيّة، والإحصاءات الدقيقة عن الحركة

السياحية الداخلية والدولية، وحجم النشاطات السياحية الحالية والمتوقعة، الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة تخطيط السياسات الملائمة للتنمية السياحية، وتطويرها، وتسويقها، ومراقبتها[٣٦]؛ ولهذا ينبغي وضع القوانين التي تكفل الحفاظ على المواقع التراثية، وتشجيع ثقافة الإدارة القائمة على المعلومات والبحوث والتخطيط السليم عن طريق رفع مستوى الممارسة والأداء؛ للوقوف في وجه التهديدات الداخلية والخارجية التي تواجهها الإدارة، والتعامل مع مختلف القضايا بشكل جيد.

(١٠) الموارد المالية:

إن نقص الموارد المالية اللازمة للحماية والحفاظ على المواقع التُّرَاثيّة يُعدُّ واحدًا من أبرز الصعوبات التي تواجه التنمية السِّيَاحِيّة في المواقع التُّرَاثيّة، لا سيما التمويل اللازم لعمليات الحفاظ والحماية لتغطية تكاليف الترميم والصيانة والإصلاح[٣٧].

لقد واجه كثير من الموارد التُّرَاثيّة بسبب نقص التمويل حالات من التدهور والفقد بسبب الإهمال الناتج عن عدم كفاية الصيانة، كما أنه؛ وعلى الرغم من الأهمّية الاقتصاديّة للتنميّة السِّيَاحِيّة، فإنها بحاجة إلى ميزانية تشغيلية ودعم مالي لتسيير أعمالها وخططها والإنفاق على برامج الترويج السِّيَاحِيّ والتسويق والبحوث والإحصاءات والإعلام السِّيَاحِيّ، وتعظيم عائدات السِّيَاحة، وهذا ما يفتقر إليه كثير من البُلدان النامية التي تملك مواقع تراثية وتسعى إلى تنميتها، وتحمل التكاليف لتأهيلها وتشغيلها من أجل رفاهية المجتمعات المحليّة فيها، ولذلك لابد من إستراتيجيات مالية بديلة وميزانيات إضافية[٣٨].

(١١) العمالة الأجنبية:

ثمة مشكلة أخرى تتمثل في فقدان البلد أو المجتمع المحلي كميات كبيرة من عائدات النقد الأجنبي بسبب العمالة الأجنبيّة التي تعمل في بعض الوظائف العليا

في المشروعات السياحية؛ إذ إن التبادل بين السُيّاح والمجتمعات المضيفة لم يتحقق حتى الآن في بعض المواقع بصورة فعالة، ففي الوقت الذي يحصل فيه السائح على تجربة مميزة من خلال زيارته للمواقع التُرَاثيّة؛ فإن المجتمعات المحليّة لا تستفيد بشكل جيد من العوائد الاقتصاديّة[٣٩]. ذلك أن التنمية السياحية تتطلب مجموعة محددة من المهارات التي يحتاجها قطاع الخدمات (الفنادق، والمطاعم ...)، والتي لا تتوافر في السكان المحليين، فلا تزال القدرات البشرية دون المستوى المطلوب في ظل عدم التركيز على التدريب المهني في كثير من الأحيان، وضعف مستوى التأهيل والتدريب لدى نسبة عالية من العاملين في قطاع السياحة، بسبب عدم توافر مراكز تدريب متخصصة قادرة على خدمة هذا القطاع، وقصور برامج التدريب السياحي والفندقي؛ للنهوض بمستوى الخدمات والتسهيلات السياحية التي تتطلب قوى عمل مؤهلة؛ لكون العنصر البشري من أهم ركائز التنمية السياحية، ما يؤدي إلى حدوث تباين بين العرض والطلب، واستقدام عمالة أجنبية للقيام بهذه الوظائف. وتظل هناك حاجة لتدريب القدرات البشرية المحلية من أجل إنجاح عملية التنمية السياحية واستدامتها؛ إذ إن قضايا إدارة المناطق التُرَاثيّة، وتدريب القائمين عليها ودفع أجورهم لا تزال بحاجة ماسة إلى إعادة تقييم؛ فضعف الإدارة القائمة على تنمية المواقع التُرَاثيّة قد يؤثر سلبًا في هذه المواقع وأصالتها وتميزها[٤٠] حتى نتأكد من أنها تؤدي عملها بالشكل المطلوب وفق قواعد الاستدامة، والخطط الناجحة للتنمية السياحية.

■ مدينة الدرعيّة التاريخيّة: التاريخ والجغرافيا

تقع مدينة الدرعيّة التاريخيّة شمال غرب الرياض، على خط طول ٤٦ درجة و٣٤ دقيقة شرقًا، ودائرة عرض ٢٤ درجة و٤٥ دقيقة شمالًا، بمسافة لا تزيد على ٢٠ كيلًا من مركز مدينة الرياض، ويصل ارتفاعها إلى حوالي ٧٠٠م فوق مستوى

سطح البحر[٤١]، وتطل على ضفاف وادي حنيفة الذي يشكل الإطار الجيولوجي والجيومرفولوجي والحضاري للدرعية التاريخيّة[٤٢]، وتتوزع مساكنها على ضفاف الوادي، كما يحيط بها سور قديم بأبراج مبنية من الطين والحجر بطول ١٢ كيلًا[٤٣]. وتتكون من اثني عشر حيًا من أهمها حي الطريف[٤٤]. وهي من الحواضر العربية والمهمة في التاريخ العربي والإسلامي، يؤرخ لتأسيسها بعام ٨٥٠هـ/ ١٤٤٦م باعتبارها حصن قبيلة الدروع ولهم ينسب اسمها، ولها أهمّية في تاريخ المملكة العربية السعودية بوصفها عاصمة الدولة السعودية الأولى التي أسسها الإمام محمد بن سعود في عام ١١٥٧هـ/ ١٧٤٤م[٤٥]. ولهذا فهي تُشكِّل الرمز التاريخي والسياسي للمملكة العربية السعودية باعتبارها العاصمة الأولى، ومنطلق دعوة الإمام محمد بن عبدالوهاب. ويصف كوارنسيه الدرعيّة بأنها: مدينة بناؤها من الحجر، عرضها نصف فرسخ وطولها ثلاثة أضعاف عرضها، وتمتد بين حيين أحدهما إلى اليسار وهو الطريف مقر آل سعود، والثاني إلى الشرق وهو البجيري مقر آل الشيخ، وفيها ثمانية وعشرون مسجدًا وثلاثون مدرسة وفي أسواقها حوانيت من القصب[٤٦]. كما أنها تزخر بكثير من العناصر التاريخيّة والتُّرَاثية الأصيلة ذات الأهمّية الوطنية للمملكة وسكانها. وقد شهدت الدرعيّة ازدهارًا ونموًا واسعًا خلال تاريخها السياسي والاجتماعي والاقتصادي[٤٧].

- **التسجيل على قائمة مواقع التُّرَاث العالمي:**

وافقت لجنة التُّرَاث العالمي على تسجيل حي الطريف في الدرعيّة التاريخيّة في قائمة التُّرَاث العالمي التابعة لليونسكو، في اعتراف عالمي بالمكانة التاريخيّة والتُّرَاثية لمدينة الدرعيّة التاريخيّة، وذلك خلال اجتماع اللجنة في دورتها الرابعة والثلاثين التي انعقدت في مدينة برازيليا بالبرازيل في ٢٩ يوليو ٢٠١٠م. التي اختارت حي الطريف بالدرعيّة التاريخيّة ضمن قائمة التُّرَاث العالمي وفق القيمة العالمية المميزة

للحي، باعتباره حيًا أثريًا تاريخيًا له خصوصيته بصفته مقرًا للحكم وبيت الأسرة الحاكمة للدولة السعودية الأولى، وذلك وفقًا للمعيار الرابع (iv) والخامس (v) والسادس (vi) من المعايير المحددة والمعلنة لليونسكو، التي جاءت كالآتي :

وصفت قائمة التُّرَاث العالمي في أثناء التعريف بحي الطُريف بالدرعيّة بأنه أول عاصمة لأسرة آل سعود، أُسس في القرن الخامس عشر بالأسلوب المعماري النجدي الذي يتفرد به وسط شبه الجزيرة العربية. وتنامى دوره السياسي والديني في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، وأضحى مركزًا لسلطة آل سعود وانتشار الإصلاح السلفي. ويضم الموقع بقايا كثير من القصور، فضلًا عن مدينة بُنيت على ضفاف واحة الدرعيّة (whc.unesco.org).

- **حي الطريف :**

يُعدُّ حيّ الطريف أهم معالم الدرعيّة التاريخيّة، فقد كان مقرًا لسكن الإمام محمد بن سعود وأسرته، ومقرًا للحكم في الدولة السعودية الأولى، ويحتضن أهم معالم الدرعيّة وقصورها ومبانيها الأثرية (الخارطة رقم ١)، وفي مقدمتها: قصر سلوى، ومسجد الإمام محمد بن سعود، ومجموعة كبيرة من القصور والمنازل، إضافة إلى المساجد الأخرى، والأوقاف، والآبار، والأسوار، والمرافق الخدمية[٤٨].

اشتمل مشروع تطوير حي الطريف على عدد من العناصر التي جرى تطويرها وفق منهجية تجمع بين موجّهات المواثيق العالمية للحفاظ على التُّرَاث العمراني، وبين مقوِّمات الحي الطبيعية والتاريخيّة، وقد تم افتتاحه في ديسمبر ٢٠١٨م، حيث تم تحويل الحي إلى متحف مفتوح من خلال تأهيل المنشآت الأثرية في الحي، بعد توثيقها وترميمها، وتوظيف أبرز المنشآت المعمارية لاستيعاب الوظائف الثقافيّة والتُّرَاثية التي حُدِّدت لها ضمن سياق العرض المتحفي لحي الطريف، أو إبقائها

معالم معمارية[٤٩]؛ إضافة إلى تزويد الحي بالخدمات الملائمة للزوار، وذلك من خلال الأعمال والمشروعات الآتية :

• **جامع الإمام محمد بن سعود** : يمثل معلمًا بارزًا من معالم حي الطريف، وقام بدورٍ بارزٍ في عهد الدولة السعودية الأولى، وعلى مدى فترات زمنية متباعدة، حيث جرى العمل على توثيقه وترميم جزء منه حسب المعايير العلمية لإعادة استخدامه مصلى ضمن أبعاده الأصلية التي تبلغ مساحتها الإجمالية نحو ٢,٢٠٠ متر مربع[٥٠].

• **متحف الدرعيّة بقصر سلوى** : أُقيم على أطلال قصر سلوى، ويهدف إلى التعريف بتاريخ الدولة السعودية الأولى من خلال منظومة من المكونات المتحفية والأنشطة، ويوفر المتحف عرضًا مفتوحًا للزوار بين الأطلال المرممة ضمن ممرّ مخصص لذلك، يحتوي على شاشات تعريفية بأهم فراغات القصر والأحداث التي جرت فيه، إضافة إلى العرض المتحفي المغلق الذي يتضمن لوحات، ومجسمات، وقطعًا متحفية، وأفلامًا وثائقية.

• **المتاحف العامة** : تم عرض جوانب الحياة اليومية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في فترة الدولة السعودية الأولى، ضمن مجموعة من المباني الأثرية التي تم ترميمها في حي الطريف، وإعادة تأهيلها لاستيعاب العروض المتحفية، حيث أُنشئت أربعة متاحف متخصصة في الحي تتضمن الآتي :

– **متحف الحياة الاجتماعية** : يقع في قصر عمر بن سعود والمباني المجاورة له، وهو يعرض جوانب الحياة اليومية، والعادات، والتقاليد، والأدوات المستخدمة، في مرحلة ازدهار الدولة السعودية الأولى، كما تم توظيف المباني الطينية المجاورة لمتحف الحياة الاجتماعية كمعرض لتقنيات البناء التقليدية، وطرق البناء بالطين،

وتخصيص بعض البيوت نزلاً للإيجار اليومي؛ من أجل توفير تجربة العيش التقليدي للزوار.

– **المتحف الحربي** : يقع ضمن المباني المجاورة لقصر ثنيان بن سعود، وتُعرَض فيه الجوانب الحربية في تاريخ الدرعيّة كأدوات الحرب، والمعدات والعتاد الحربي السائد في أثناء مرحلة الدولة السعودية الأولى، كما يضم عرضًا متحفيًا مستقلاً داخل قصر ثنيان بن سعود يعرض قصة الدفاع عن الدرعيّة في أواخر عهدها (اللوحة رقم ٢).

– **متحف الخيل العربية** : تم اختيار المباني الطينية الواقعة شمال قصر ثنيان بن سعود؛ لتكون مقرًا لمتحف الخيل العربية، الذي يهدف إلى التعريف بالخيل العربية وطرق رعايتها في مرحلة ازدهار الدرعيّة، كما يحتوي على عرض حي لمجموعة محددة من الخيول العربية الأصيلة في الإسطبلات التاريخيّة للإمام عبدالله بن سعود، التي تقع إلى الجنوب من قصره بعد ترميمها؛ لتكون مقرًا لعروض الخيل العربية (اللوحة رقم ٢).

– **متحف التجارة والمال** : يقع ضمن مباني بيت المال وسبالة موضي، ويعرض الازدهار الاقتصادي الذي شهدته الدرعيّة؛ إضافة إلى طرق التجارة، والعملات والموازين والأوقاف.

• **سوق الطريف التُّرَاثي** : يعرض السوق المنتجات التقليدية والمصنوعات الحرفية المحلية نتيجةً لازدهار التجارة في الدرعيّة قديمًا، ويتكون من ٣٨ محلًا، تقع ضمن مجموعة من المباني التُّرَاثية المرممة والمطلة على أحد الممرّات الرئيسة بحي الطريف؛ إضافة إلى تخصيص مجموعة من المباني الطينية ضمن السوق التُّرَاثي لتكوّن مجمعًا للمطاعم، حيث يجد فيها الزوّار حاجتهم من المأكولات والمشروبات

ضمن بيئة تقليدية مميّزة، ويتضمّن هذا المجمع أماكن داخلية وأخرى خارجية في الساحة التي يطل عليها قصر عبدالله بن سعود (اللوحة رقم ٤).

- **مركز الزوّار** : هو مبنى حديث تم تشييده في مدخل حي الطريف مقابل قصر سلوى؛ خُصِّص لاستقبال الزوّار، وتقديم خدمات الإرشاد السياحي بتقنيات متطورة، والتعريف الثقافيّ بعناصر الحي ومكوّناته وأهم فاعلياته وبرامجه الثقافيّة والسِّيَاحِيّة؛ إضافة إلى وظيفته في توفير أماكن المشاهدة لعروض الصوت والضوء (اللوحة رقم ٥).

- **مركز توثيق الدرعيّة** : يقع داخل قصر إبراهيم بن سعود، حيث يشكل مرجعًا توثيقيًا لتاريخ الدرعيّة وحي الطريف، ومقرًا لفرق العمل التي تقوم بالبحث وأعمال التوثيق والدراسات، ويدار من قبل دارة الملك عبدالعزيز.

- **مركز إدارة الطريف** : تم تخصيص قصر فهد بن سعود بعد ترميمه وتأهيله ليكون مقرًا لإدارة حي الطريف، وتديره الهيئة العامة للسياحة والتُّرَاث الوطني.

- **عرض الصوت والضوء والوسائط المتعددة** : يقدم العرض دراما صوتية تحكي تاريخ الدولة السعودية الأولى، إضافة إلى إسقاطات ضوئية على قصر سلوى باستخدام تقنية الصوت والضوء، وعروض أخرى للوسائط المتعددة في مواقع مختارة من الحي.

- **إنشاء الطرق وشبكات المرافق العامة** : تمت تهيئة الممرّات والفراغات العامة داخل حي الطريف، ورصفها وتزويدها بمتطلبات العرض المتحفي، وإضاءتها بأساليب متعددة لتبرز القيمة التُّرَاثية للحي؛ إضافة إلى تزويد الحيّ بشبكة متكاملة من المرافق العامة، تشمل: شبكات المياه، والصرف الصحي، وتصريف السيول، والكهرباء، وشبكات الإنارة، والمناطق المفتوحة، كما تم تركيب اللوحات الإرشادية والتوجيهية، والخدمات اللازمة للزوّار كالاستراحات المرتبطة بمسار حركة وسائل

النقل الداخلية بالحي، ودورات المياه ومصادر مياه الشرب، مع الأخذ في الاعتبار خصوصية الحي العمرانية والتُّرَاثية، وما يناسبه من تجهيزات تتوافق مع متطلبات الحفاظ على المواقع التُّرَاثية والثقافيّة.

- **حي البجيري:**

يتّسم حي البجيري بقيمته التاريخيّة منذ آن كان مقرًا لسكن الشيخ محمد ابن عبدالوهاب - رحمه الله - وأسرته؛ إضافة إلى ما يتميز به الحي من موقع إستراتيجي مميز؛ لتوسطه الدرعيّة التاريخيّة وكونه المدخل الرئيس لحي الطريف، وإطلالته المميزة على وادي حنيفة[٥١] (اللوحة رقم ٦).

أصبح حي البجيري منذ افتتاحه في منتصف عام ٢٠١٥م الوجهة الترويحية المفضّلة لسكان الرياض وزوارها من داخل المملكة وخارجها، طوال أيام السنة وبشكل خاص خلال مواسم الأعياد والإجازات، (اللوحة رقم ٧) وشهد الحي إقامة كثير من الاحتفالات الدينية والوطنية، وتنظيم كثير من الفاعليات والأنشطة الثقافيّة والترويحية والبرامج الإعلامية والفنية، شارك في تنظيمها كثير من الجهات الحكومية والخاصة، وحظيت بإقبال كبير من الـزوّار[٥٢]. كان آخرها سباقات فورمولا إي للسيارات الكهربائية، التي تُعدُّ أول سلسلة عالمية لسباقات الشوارع للسيارات التي تعمل بالطاقة الكهربائية والمعروفة باسم ABB FIA Formula E، والحفل الغنائي.

تم تأهيل حي البجيري حضريًا ووظيفيًا، بشكلٍ أسهم في إبراز قيمة الحي الثقافيّة، وتطوير منشآته الثقافيّة والعمرانية، وتحويله إلى واحة ثقافية وسياحية وبيئية مزدهرة بالأنشطة والفاعليات؛ ليكون جوارًا عمرانيًا متقدمًا لحي الطريف، فهو يحفل بالخدمات والأنشطة التي تناسب زوار الدرعيّة وتستجيب لاحتياجاتهم الترفيهية والثقافيّة، التي تتمثل في الآتي :

• **مؤسّسة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الثقافيّة** : تمثل المؤسسة أهم العناصر الثقافيّة في حي البجيري. وهي تهدف إلى التعريف بدعوة الشيخ محمد ابن عبدالوهاب، وتأكيد دور المملكة القيادي في العالم الإسلامي وتعميقه، ويضم مقر المؤسسة عددًا من العناصر والوحدات والمكتبات؛ إضافة إلى قاعة تذكارية تقدم الدعوة الإصلاحية في عرض متحفي هادف ومشوّق، كما جرى ضمن المشروع ترميم جامع الشيخ محمد بن عبدالوهاب، وتبلغ مساحته ٢٠٠٠م٢[٥٣] (اللوحة رقم ٨).

• **مسجد الظويهرة** : يُعدُّ أحد المساجد القديمة في الدرعيّة التاريخيّة، ويمتاز بطابعه التُّرَاثي الأصيل في مواده وتصميمه العام، وتبلغ مساحته ٧٠٠م٢[٥٤]. وقد جرى ترميم المسجد وتأهيله وفق المنهج العلمي المتبع في تأهيل المباني التُّرَاثية الطينية (اللوحة رقم ٩).

• **المنطقة المركزية** : تشغل هذه المنطقة أجزاء من حي البجيري، وقد تمّ من خلال عناصرها الوظيفية تقديم الخدمات المختلفة لزوار الدرعيّة؛ لتكون بمثابة نقطة انطلاق لزوار الدرعيّة التاريخيّة عمومًا، وتشتمل المنطقة المركزية على عدد من العناصر العمرانية التي يتناسب تصميمها مع الطابع التُّرَاثي التاريخي للدرعية، وتكوين حي البجيري، والخدمات التي سيقدمها للزوار، (اللوحة رقم ١٠)، وتتمثل هذه العناصر في الآتي :

• **الساحة الرئيسة والمحلات التجارية** : تبلغ مساحة الساحة الإجمالية ٣٢٠٠م٢[٥٥]، وهي تمثل ميدانًا لتوزيع الحركة بين عناصر حي البجيري؛ إضافة إلى استخدامها ساحة وميدانًا للعروض الفلكلورية، والفاعليات الموسمية. كما تحتضن الساحة مجموعة من المحلاّت التجارية يصل عددها إلى ٣٠ محلًا، تقدِّم خدماتها لزوّار الدرعيّة التاريخيّة المتمثلة في خدمات المطاعم والمقاهي ومحلات بيع التجزئة،

وذلك من أجل تقديم مستوى راقٍ من الخدمة يتناسب مع المستوى العمراني للدرعية التاريخيّة وطبيعة زوارها، وكونها وجهة سياحية دولية.

- **مركز زوار الدرعيّة** : يمثل بوابة استقبال زوار الدرعيّة التاريخيّة عمومًا، وقد أُقيم ضمن عدد من البيوت التُّرَاثية في حي البجيري، حيث يقدم عرضًا موجزًا عن الدرعيّة التاريخيّة، وعناصرها المتحفية، والسِّيَاحِيّة، من خلال اللوحات، والأفلام، والمطبوعات، وتنظيم الجولات الإرشادية السِّيَاحِيّة المنطلقة منه.

- **مكتب الخدمات الإداريـة** : تمّ ترميم مجموعة من البيوت التُّرَاثية؛ ليتم استخدامها للخدمات الإدارية اللازمة، مثل: مقر إدارة برنامج تطوير الدرعيّة التاريخيّة.

- **متنزّه الدرعيّة** : الذي يشغل منطقة الوادي الواقعة بين حي الطريف وحي البجيري بمساحةٍ تبلغ ٦٠ ألف م٢[٥٦]، وهو يمثِّل متنفسًا ترفيهيًا لزوّار الدرعيّة التاريخيّة (اللوحة رقم ١١). فمن خلال التكوينات الصخرية المنحدرة باتجاه الوادي، والغطاء النباتي مع عناصره المائية، إضافة للطرق والممرّات، يوفّر المتنزّه بيئة مثالية للاستجمام، كما أنّ تداخل المتنزّه مع ساحة البجيري يمنح المتنزّهين والزوّار خدمات متكاملة تثري تجربة التنزّه، التي تزداد متعتها بمشاهدة عرض الصوت والضوء على مباني الطريف في الأمسيات.

- **مشروعات الطرق وشبكات المرافق العامة** : لقد تم دعم مشروعات التطوير الثقافيّة والتُّرَاثية والخدمية والسِّيَاحِيّة التي جرى تنفيذها في حي الطريف، وحي البجيري، بنظام متكامل من الطرق الموصلة، وشبكات المرافق العامة، التي صُممت وفقًا للاعتبارات البيئية للدرعية التاريخيّة، وقيمتها التاريخيّة التُّرَاثية، والتصميم المعماري لها، وأهداف الخطة التطويرية. وتشمل هذه المشروعات ما يأتي :

  - الطرق والمداخل المؤدية إلى الدرعيّة التاريخيّة.

- جسر الشيخ محمد بن عبدالوهاب، حيث جرى ربط حي الطريف بحي البجيري عبر جسر أقيم على ضفاف وادي حنيفة بطول ٧٥ مترًا، وتميز بتصميم منحنٍ ينقل الزوّار مباشرةً من ساحات مؤسسة الشيخ محمد بن عبدالوهاب في حي البجيري إلى مركز استقبال الزوّار بحي الطريف، وهو مخصّص لحركة المشاة فقط، إضافة إلى سيارات الطوارئ، وكبار الزوّار.

- طريق وادي حنيفة، وهو الطريق الممتد في الوادي ضمن حدود الدرعيّة التاريخيّة.

- شبكات المرافق والخدمات العامة، وتشمل: شبكات المياه، والصرف الصحي، وتصريف السيول، والكهرباء، وشبكات إنارة الطرق، والممرّات، والمناطق المفتوحة.

- مواقف السيارات، التي تشكل الخدمات الضرورية لزوار الدرعيّة التاريخيّة والعاملين فيها، حيث تم توفير مواقف تحت الساحة الرئيسة بحي البجيري تستوعب أكثر من ٢٣٠ سيارة، إضافة إلى مجموعة أخرى من المواقف موزعة في بقية أنحاء الدرعيّة التاريخيّة.

كما شملت أعمال التطوير داخل نطاق حدود الدرعيّة التاريخيّة وبهدف رفع مستواها الحضري: إنشاء مقر محافظة الدرعيّة، وتطوير محيط جامع الإمام محمد بن سعود، وتطوير حي سمحان من قبل الهيئة العامة للسياحة والتُّرَاث الوطني، ويتضمن: إنشاء فندق تراثي وفق الطابع العمراني التقليدي، وتطوير حي المريّح عبر تحويله إلى بستان من النخيل يأخذ الطابع التنظيمي للبساتين القديمة؛ إضافة إلى تخصيص الأرض الواقعة غرب مبنى محافظة الدرعيّة البالغة مساحتها ٤١٥٠م٢، مقرًا لـ «معرض التُّرَاث العمراني» التابع للهيئة العامة للسياحة والتُّرَاث الوطني؛ ليقام ضمن نطاق الدرعيّة التاريخيّة باعتبارها حاضنة لجانب من أهم آثار المملكة العمرانية والتُّرَاثية؛ فضلًا عن مشروع «مركز الفن

المعاصر بالدرعيّة» الذي يقام في حي سمحان ويهدف إلى التوعية بالفن التشكيلي السعودي، والتعريف به على المستويَين الإقليمي والدولي، كما تعمل هيئة تطوير الرياض تأسيس معهد للبناء بالطين في الدرعيّة التاريخيّة والإعداد لإنشاء معاهد للحرف التقليدية[٥٧].

■ السِيَاحة والتُرَاث الثقافيّ : سُبُل المعالجة

تعدّ الدرعيّة التاريخيّة مثالًا متميزًا للمواقع التُرَاثية ذات القيمة العالمية، ولهذا سيقوم الباحثان في هذه الدِّراسة بإسقاط كل الطروحات على مدينة الدرعيّة؛ بغرض تجنب الآثار السلبية والأخطار الناجمة عن السِّيَاحة، حتى لا يؤثر ذلك في هوية الدرعيّة التاريخيّة، وقيمتها الاستثنائية العالمية من حيث الأصالة والتكامل.

لقد أصبح التوسع في التنمية السياحية في المواقع التُرَاثيّة موضع جدل كبير بين الباحثين والمهتمين وأصحاب القرار، كما أصبح يُنظر إلى قدرة السياحة على مقابلة أهداف التنمية بشيء من الشك، حيث وجد أن السياحة يمكن أن توفر فرص عمل بأجور زهيدة للفئات غير الماهرة من المجتمع، وأنها تتطلب إنفاق الأموال على الزوار، بينما الأولوية هي الإنفاق على السكان المحليين. وغيرها من التحديات والانتقادات الأخرى التي برزت للسياحة في المواقع التُرَاثيّة، والتي أتينا على ذكرها، الأمر الذي قد يؤثر في جدوى التنمية السياحية في المواقع التُرَاثيّة وأهميتها والمنتفعين منها، وتأثير ذلك في المجتمعات المضيفة.

ونتيجة لكل العوامل سالفة الذكر التي تواجه التُرَاث، والتّحَدِّيَات التي نوقشت في هذا البحث، فإن التُرَاث الثقافيّ يوفر كثيرًا من الفُرص التنموية خصوصًا في القطاع السِّيَاحِيّ، وأن تنميّة السِّيَاحة في مواقع التُرَاث الثقافيّ لا يمكن أن تتحقق إلا في إطار منظومة من العمليات المتكاملة التي تضم: الترميم والصيانة،

والحِماية، ومختلف الإجراءات العملية التي من شأنها إعادة الاعتبار لهذا التُّرَاث عبر إدماجه في مخططات التهيئة التُّرَاثيّة، وبرامج التنمية الاقتِصاديّة، والاجتِماعيّة، والثقافيّة، وإحداث مشروعات تندرج ضمن قواعد التنمية المستدامة للسياحة الثقافيّة[٥٨].

لقد أولت منظمة اليونسكو اهتمامًا كبيرًا بتنمية المواقع التُّرَاثيّة، وإدماجها في التنمية السياحية، إذ يمثل برنامج السياحة المستدامة والتُّرَاث العالميّ لليونسكو نهجًا جديدًا يقوم على الحوار والتعاون مع أصحاب المصلحة، حيث يتم التخطيط المتكامل لإدارة السياحة والتُّرَاث على مستوى المقاصد السياحية، وتقدير قيمة الأصول الطبيعية والثقافيّة وحمايتها، وإحداث تنمية سياحية مناسبة[٥٩]. وهو ما تؤكده منظمة السياحة العالميّة؛ التي تسعى إلى ترسيخ مفاهيم السياحة المستدامة لمواقع التُّرَاث العالميّ WHS من أجل إحداث تأثير منخفض في البيئة والثقافة المجتمعية المحليّة، في الوقت الذي تساعد على توليد الدخل، والعمالة، واستدامة التُّرَاث الثقافيّ الذي ينبغي أن يتم تطويره بيئيًا وثقافيًا[٦٠].

لقد أكدت منظمة السياحة العالميّة في عام ١٩٩٥م أن إجراءات السياحة المستدامة في مواقع التُّرَاث العالميّ WHS يجب أن يحافظ عليها للأجيال القادمة، إذ ينبغي أن تُسهم السياحة في حماية البيئة، والحدّ من الآثار الاجتماعية والاقتِصاديّة السلبية، وتحقيق فوائد اقتِصاديّة واجتماعية للسكان المحليين عن طريق شراكات حقيقية، ومبادرات ناجحة بين القطاعين العام والخاص؛ لحماية المواقع والمحافظة على البيئة.

(١) المشاركة المحلية:

زاد في العقود الأخيرة عدد الدِّراسات التي تستكشف دور المجتمعات المحليّة في استدامة السياحة واستكشاف تصوراتها وأوضاعها الاجتماعية والديمغرافية،

وتأثير ذلك في مشاركتها في تنمية السياحة واستدامتها، إذ إن من أهم العناصر الأساسية لاستدامة السياحة تشجيع مشاركة المجتمعات المحليّة في النشاطات السياحية، وإشراكها في عملية صنع القرار وفي سياسات التنمية المختلفة، وفي تحديد وتعزيز الموارد السياحية وعوامل الجذب السياحي التي تشكل الأساس في تطوير السياحة وتحقيق تنمية سياحية مستدامة، بما يسهم في تعزيز ثقة الناس بالتنمية السياحية وتعزيز إحساسهم بالانتماء باعتبارهم أصحاب المصلحة في التنمية، فلا ينبغي إشباع رغبات واحتياجات السائحين الحاليين والمحتملين على حساب التُّرَاث ذاته، أو على حساب احتياجات المواطنين أنفسهم، بل يجب العمل على تحقيق التوازن في إشباع رغبات جميع الأطراف[٦١]، الأمر الذي يتطلب ضرورة التعرف على احتياجات السكان المحليين وإشراكهم في اتخاذ القرار بشأن التنمية السِّيَاحِيّة؛ فالشراكة المحليّة في تنميّة البيئات التُّرَاثيّة والمناطق ذات التُّرَاث الثقافيّ تُعدُّ ركيزة أساسية لأي تطوير وتنميّة للمجتمع.

إن مفهوم التنمية السياحية المستدامة في المواقع التُّرَاثيّة يستهدف تحقيق التوازن بين هذه الاهتمامات، وتخفيف حدة الصراع المتولد من التفاعل المعقد غالبًا بين صناعة السياحة والزوار والبيئة والمجتمعات المحليّة. ولهذا تحتاج المجتمعات المحليّة إلى أن يُنظر إليها كشريك في إدارة السِّيَاحة في المواقع التُّرَاثيّة؛ وأن تتكامل السلطات المحليّة في عملها مع المجتمعات المحليّة من أجل إحداث تنمية سياحيّة مستدامة وناجحة في المواقع التُّرَاثيّة[٦٢].

إن مشاركة السكان المحليين في التنمية السياحية تضمن أن يكون أفراد المجتمع على علم ودراية بعملية التنمية والفرص المحتملة للمشاركة[٦٣]، والآثار الإيجابية والسلبية المحتملة في حياتهم، وبما يحقق التوافق بين متطلبات السُيّاح والتطلعات المحليّة ويحقق الرضا العالي والتسامح مع السُيّاح.

(٢) التمويل:

وعلى الرغم من الأهمية الاقتِصاديّة للتنمية السياحية في المواقع التراثية، فإنها بحاجة إلى ميزانية تشغيلية ودعم مالي؛ لتسيير أعمالها وخططها والإنفاق على برامج الترويج السياحي والتسويق والبحوث والإحصاءات والإعلام السياحي، وتعظيم عائدات السياحة، وهذا ما يفتقر إليه كثير من البلدان النامية التي تملك مواقع تراثية وتسعى إلى تنميتها، وتحمل التكاليف لتأهيلها وتشغيلها من أجل رفاهية المجتمعات المحليّة فيها؛ ولذلك لابد من إستراتيجيات مالية بديلة وميزانيات إضافية[٦٤]. كما تحتاج التنمية السياحية في المواقع التُّرَاثيّة إلى استثمارات سياحية؛ لتعزيز قدرتها على جذب المزيد من السياح، ويمكن أن يتم ذلك بالتنسيق أو الاتصال بالهيئات الدولية المعنية بالحفاظ على التُّرَاث، أو تلك المهتمة بالسياحة، للاستفادة من الخبرات الدولية في هذا المجال، والتنسيق بين قطاعات الدولة المختلفة مثل القطاع الحكومي، والقطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني[٦٥].

(٣) الأبعاد الاجتماعية:

إن التنمية السياحية التي ينبغي انتهاجها في المواقع التُّرَاثيّة هي التنمية السياحية المستدامة التي تُراعي الرواسب الثقافيّة والتُّرَاثيّة للمجتمع، وتعمل على تحقيق التوازن البيئي والحفاظ على الموارد التُّرَاثيّة من الاستنزاف والاستغلال الخاطئ لها، ومن ثم تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والأجيال المقبلة في الاستمتاع بالموارد التُّرَاثيّة والحضاريّة السياحية المختلفة، وتحقيق الإشباع والرضا الروحي والمادي.

ومن المعروف أنه كلما تطورت السِّيَاحة في المقاصِد السِّيَاحِيّة، تبعتها تأثيرات إيكولوجية، واجتِماعيّة، واقتِصادِيّة، وبالمثل في مواقع التُّرَاث الثقافيّ؛ فإن السِّيَاحة تؤدي إلى التأثيرات نفسها وبأشكال مختلفة. واستنادًا إلى الأبحاث التي أُجريت

في المواقع التُّرَاثيّة فقد أثبتت وجود عدد من القضايا والتّحَدّيَات، فكثيرًا ما تغفل الإدارات المعنية إشراك المجتمعات المحليّة في عملية التنمية السِّيَاحِيّة ما ينتج عنه كثير من المشكلات والتناقضات والصراعات المحليّة وحالة الرفض الشديدة للتنميّة السِّيَاحِيّة[٦٦].

(٤) التخطيط السياحي :

إن التخطيط للتنمية السياحية أمرٌ بالغ الأهمية؛ للحفاظ على جودة المواقع التُّرَاثيّة، وقدرتها التنافسية، وجاذبيتها للسُيّاح، إذ إن التخطيط للتنمية يعمل على رصد الظروف المادية للمواقع التُّرَاثيّة، وتحليل قدرتها على التحمل، وآثار السياحة في الساكنين والموارد المحليّة (الهياجي، ٢٠١٨: ١٤٩).

يمكن تلافي معظم الآثار السلبية الناجمة عن السِّيَاحة (إن لم يكن جميعها) بالإدارة العلمية السليمة للتنميّة السِّيَاحِيّة بتلك المواقع، التي تعمل على تعظيم الآثار الإيجابية المختلفة للسياحة، وتتفادى التأثيرات السلبية في الموارد البيئيّة والاقتِصادِيّة والاجتِماعيّة والثقافيّة أو التقليل من حدّتها ودرجة تأثيرها[٦٧]، وخلق سياحة تتفق مع العادات والتقاليد المحلية، وتجمع بين الحفاظ والتنمية.

ومن أجل تعظيم الآثار الاقتصادية للسياحة في الأماكن التاريخيّة ومواقع التُّرَاث الثقافيّ، بما يؤدي إلى تحقيق الفائدة المرجوة من النشاط السياحي، وإطالة مدة الزيارة وزيادة الإنفاق، يتوجب على المخططين توسيع الأنشطة والفاعليات الثقافيّة في الدرعيّة التاريخيّة ومحيطها الحضاري، حيث أوضح آيالا Ayala أنها عملية ذات قيمة مضافة من ثلاث خطوات، وقد تكون مفيدة للنجاح على المدى الطويل لاستدامة السِّيَاحة في مواقع التُّرَاث الثقافيّ :

١. تحديد المنتج السِّيَاحِيّ التُّرَاثيّ، والتعرف على هويته والمحيط الذي يقع فيه.

٢. تجهيز التُّرَاث للنشاط السِّيَاحِيّ مع ضمان الحفاظ على البيئة، إذ إن نجاح

صناعة السِّيَاحة في مواقع التُّرَاث الثقافيّ يعتمد بالدرجة الأولى على مخلفات الماضي، الذي يُعدُّ سببًا وجيهًا للحفاظ على التُّرَاث.

٣. تنويع ورفع مستوى الجودة والخبرة في المواقع التُّرَاثيّة، والاهتمام بالثقافات الحية من رقص ومسرح وشعر ورسم، وحتى المأكولات التُّرَاثيّة التي تشجع الزائر على البقاء لمدة أطول في المنطقة وزيادة إنفاقه فيها[٦٨].

وعلاوة على ذلك، ومن أجل استدامة السِّيَاحة وجعلها قابلة للحياة والتجدد وأداة مهمة للتنميّة الاقتِصادِيّة، والحفاظ على الْتّرَاث الثقافيّ حتى يصبح من الموارد المهمة للتنميّة في الدرعية التاريخية، ويساعد في زيادة الاقتصاد، فإنه تنبغي معالجة القضايا الآتية[٦٩] :

- معلومات عن السياح المحتملين.
- جودة المنتجات السِّيَاحِيّة، وأصالة المواقع التُّرَاثيّة.
- حفظ وإدارة المواقع، مع احترام القدرة الاستيعابية للموقع.
- التمويل، حتى تتسنى تلبية الاحتياجات المتزايدة في هذه المواقع من صيانة وعرض.
- التخطيط المحلي ومشاركة السكان المحليين، وتوزيع الفوائد على المجتمعات المحليّة.

(٥) مشاركة القطاع الخاص :

يُعدُّ القطاع الخاص شريكًا أساسيًا وفاعِلًا في تحريك عجلة التنمية السياحيّة في المواقع التُّرَاثيّة، من خلال ضَمان تَوْفير المرافق والخدمات المُلائمة للتنمية السياحيّة، والدور الرئيس الذي يضطلع به في إقامة المنشآت السياحيّة الاستثمارية. ذلك أن القطاع الخاص هو اللاعب الرئيس دائمًا في استدامة المواقع السياحية،

وتلبية توقعات السُيّاح والـزوار في توفير البُنْيَة التحتية للسياحة داخل المواقع التُّرَاثيّة، إذ إنّ الجانب الحكومي غالبًا ما يكون مسؤولًا عن الإدارة الرسمية للموقع ووضع القوانين والتشريعات المنظمة؛ فالقطاع الخاص له القدرة المالية والفنية في التخطيط؛ لضمان توفير البُنْيَة التحتية المطلوبة، والتقليل أو الحدّ من الآثار المترتبة على عملية التنمية في المواقع التُّرَاثيّة[٧٠].

لقد أسهم القطاع الخاص باعتباره الشريك الرئيس في التنمية السياحية بشكلٍ كبير في إنعاش كثير من المواقع التُّرَاثيّة وحوّلها إلى مراكز اقتِصاديّة مستدامة، وتُعدُّ مجموعة توسودز Tussauds Group واحدة من أكبر شركات القطاع الخاص التشغيلية في بريطانيا وهولندا، إذ تُشغِّل هذه المجموعة الكثير من مواقع الجذب السياحي التُّرَاثيّة، وأبرزها: قلعة وارويك، ومتحف مدام توسو في لندن، وبرج آلتون، التي تعدّ مقاصد سياحية ذات شعبية كبيرة (تيموثي وبويد، ٢٠١١: ١٥٣). كما يقوم القطاع الخاص بدورٍ ريادي في عملية التجديد والتنمية لكثير من المواقع التُّرَاثيّة العالميّة، فقد بلغت استثمارات القطاع الخاص في موقع مدينة جراينجر Grainger Town التي تعد القلب التاريخي لمدينة نيوكاسل بإنجلترا حتى عام ٢٠٠٣م أكثر من ١٦٠ مليون جنيه إسترليني من قبل أفراد مطورين من خلال محلات تجارية، وإنشاء شقق سكنية للزوار، ومراكز ترفيه، ودور سينما، وترميم البيوت التُّرَاثيّة، والشوارع، والطرقات، وإعادة استخدام ١٢١ مبنى تاريخيًا، وبالمحصلة شهدت المدينة انتعاشًا ملحوظًا في عدد السُيّاح القادمين، وحصلت على كثير من الجوائز لفاعليتها في التجديد والحفاظ والاستدامة[٧١].

(٦) تقييم الآثار البيئية (EIA Environmental Impact Assessment):

ينصب تقييم الآثار البيئية (EIA Environmental Impact Assessment) على تقليل الآثار البيئية السلبية للنشاطات والمشروعات التنموية، إذ يهتم بالتنبؤ بالآثار

البيئية للتنمية السياحية، والآثار المحتملة في البيئة الطبيعية، وإيقاف التدهور البيئي الناتج من نشاطات الإنسان؛ إذ يمكن تطبيق هذا الأسلوب على مشروعات التنمية السياحية في المواقع البيئية التُّرَاثيّة، حيث يهتم بالتنبؤ بنتائج المشروعات التنموية على عناصر البيئة التُّرَاثيّة؛ إضافة إلى دراسات جانبية للآثار الاقتصاديّة والاجتماعية للمشروعات في المواقع التراثية، إلى جانب قدرة هذه المواقع على التحمل، وهو هدف أساسي في أي تنمية سياحية مستدامة[٧٢].

(٧) التأهيل والتدريب :

يفتقر كثير من البُلدان إلى المهارات المطلوبة والمعلومات الضرورية؛ لضمان إدارة الموارد التُّرَاثيّة ومشروعات التنمية السِّيَاحِيّة فيها، فلا تزال القدرات البشرية دون المستوى المطلوب، وهناك حاجة ملحّة لتدريبهم من أجل إنجاح عملية التنمية السِّيَاحِيّة واستدامتها، إذ إن قضايا إدارة المناطق التُّرَاثيّة وتدريب القائمين عليها ودفع أجورهم لا تزال بحاجة ماسة إلى إعادة تقييم، فضعف الإدارة القائمة على تنميّة المواقع التُّرَاثيّة قد يؤثر سلبًا في هذه المواقع وأصالتها وتميزها[٧٣].

(٨) الطاقة الاستيعابية :

من أجل تخفيف الضغط على موقع الدرعية التاريخية، ينبغي تأهيل كل المحيط البيئي للدرعية التاريخيّة، وإدراجه ضمن مشروع التطوير المتحفي المرتبط بالتُّرَاث المعماري، بحيث يشمل ما يحيط بالدرعيّة من أودية وشعاب ومسايل وملكيات خارجية، ليتم ربط الدرعيّة بالجوانب الطبيعية والجغرافية والحضارية، الأمر الذي يفيد في تخفيف الضغط السياحي المحتمل على الدرعيّة التاريخيّة؛ إضافة إلى ربط بقية أحياء الدرعيّة التاريخيّة ضمن المشروع التنموي كما هو الحال في ربط حيي الطريف والبجيري، الأمر الذي يسهم في إحياء المنطقة بكاملها؛ لتكون مشروعًا تنمويًا للسياحة الثقافيّة المرتبط بأكبر جزء من المحيط الجغرافي والبيئي

والحضاري. والأهم من هذا وذاك ربط الدرعيّة التاريخيّة بشريان المحيط البيئي والحضري بوادي حنيفة من خلال توسيع مساحة الاستراحات المخصصة للزوّار، وإقامة مظلات وعرائش مستوحاة من المظلّات الريفية، تكون على جانبي الوادي، فالوادي في حدّ ذاته منطقة ترفيهية ينبغي ربطها بالسياحة الثقافية في الدرعية التاريخية، كما ينبغي ربطه من جميع جهاته بمواقع الترفيه والفاعليات والخدمات؛ لتستوعب حجم الإقبال والقدوم السياحي إليها مستقبلًا.

(٩) الخدمات والمرافق :

إن الحفاظ على التُّرَاث من أجل السِّيَاحة يعمل على إحداث تغييرات إيجابية في البيئة التاريخيّة من خلال ترميم وإعادة تأهيل المباني التاريخيّة، وتوظيفها في وظائف خدمية مختلفة، بما يجعل هذه المساحات الحضرية ملائمة للعيش وجاذبة للاستثمار، الأمر الذي قد يساعد على تحقيق النمو الاقتِصادِيّ المستدام؛ فضلًا عن مظهر تاريخي متجدد للمدينة؛ جنبًا إلى جنب مع الأنشطة الثقافيّة الجاذبة للسياح، وتوسيع قطاع الخدمات وتوفير المرافق اللازمة من مواقف سيارات وطرق ووَسَائِل الأمن ووَسَائِل النقل العام[٧٤]؛ فضلًا عن أن ذلك سيساعد في خلق الوعي بقيمة التُّرَاث والاعتزاز بالتاريخ والحضارة[٧٥]. ويخلق فخرًا لدى المجتمع بتراثه ويزيد من ثقة المواطنين بثقافتهم وتراثهم، الأمر الذي سينعكس على المزيد من الجهود المحليّة لحِماية الماضي الثقافيّ والقيم التاريخيّة الموروثة.

وبهدف إعطاء دفعة جديدة لمفهوم السِّيَاحة الثقافيّة في المواقع التُّرَاثيّة، ينبغي اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات الضرورية، التي بإمكانها أن تطور وتؤهل العمل الثقافيّ، وذلك من خلال ترميم عصري وحديث للمؤسسات الثقافيّة، وتحسين المرافق وتجهيزها بآليات سمعية وبصرية متطورة، تستجيب للمواصفات العالميّة على شاكلة تلك التي تم توفيرها في حيّ الطريف.

(١٠) أساليب إدارة الزوار Visitor Management Techniques :

إن أهداف إدارة السياحة المستدامة للمواقع التُّرَاثيّة ينبغي أن تكون ذات شقين: تعظيم تقدير الزوار وتمتعهم بالمواقع والمعالم التُّرَاثيّة، وتقليل الآثار السلبية ومواجهة التحديات التي استعرضناها سابقًا. وهنا ينبغي أن يتم تحديد الحدّ الأقصى من السُيّاح والزوار الذين يمكنهم أن يستعملوا الموقع دون تدمير للخصائص الرئيسة.

لا تعمل الحشود المزدحمة على إتلاف الموارد السياحية والمواقع التُّرَاثيّة فحسب، وإنما تفسد هذه الحشود تجربة الزائر للمكان واستمتاعه به. في حين أن التخطيط المستدام للسياحة مع سياسة حفاظ مستمرة تكون ضرورية؛ لضمان تجربة جيدة للزوار في المواقع التُّرَاثيّة[٧٦]. ولهذا ينبغي اتباع كثير من الطرق للتحكم بحشود الزوار؛ فقد توزع الزيارات على فترات، كفترة الصبح وفترة الظهيرة[٧٧]، وتجنب الإفراط في القدوم السياحي؛ لأن ذلك سيؤدي بلا شك إلى تدهور الموقع التُّرَاثي، والإضرار بالبيئة التي يتضمنها، وتقييد دخول المركبات، وأنظمة الحصص، وتقسيم المناطق (Zoning) للحدّ من الازدحام، وبعض أنظمة مناطق المشاة، والأهم من ذلك تحديد الطاقة الاستيعابية للموقع. وتُعرّف الطاقة الاستيعابية (CC Carrying Capacity) على أنها: مستوى النشاط البشري الذي يمكن للمنطقة استيعابه دون تدهور المنطقة أو تأثر المجتمع المحلي تأثرًا سلبيًا أو تدهور جودة التجربة التي يتمتع بها زائرو المكان. في حين تُعرِّف منظمة السياحة العالميّة WTO في عام ١٩٩٠م مصطلح الطاقة الاستيعابية CC على أنه: المستويات التي يمكن الحفاظ عليها دون تدمير البيئة المادية ودون توليد مشكلات اجتماعية – ثقافيّة واقتِصاديّة للمجتمع، مع الحفاظ على التوازن بين الحفاظ والتنمية، تبعًا لعدد الزوار ورضاهم. ويوضح Dumbraveanu أربعة أنواع من القدرة الاستيعابية للمواقع التراثية، هي: القدرة الاستيعابية البيئية، القدرة الاستيعابية المكانية، القدرة الاستيعابية الاجتماعية، القدرة الاستيعابية النفسية[٧٨].

* الخاتمة :

نستطيع في ضوء كل التحليلات السابقة أن نؤكد أن التُّرَاث بكل أبعاده ومساراته يشكل قضية أساسية لا يمكن تجاهلها أو تجاوزها عند دراسة أي قضية أو ظاهرة اجتماعيّة، بما في ذلك عمليات وبرامج التنمية السياحية. وعلى الرغم من أن السِّيَاحة والتُّرَاث تربطهما شراكات ومصالح متعددة قد تتقاطع وتؤثر في عمليات الحفاظ على المواقع التُّرَاثيّة والإضرار بها، إلّا أنه يمكن تلبية كل تلك الاحتياجات عندما تُدار السِّيَاحة بشكل صحيح، ذلك أن السِّيَاحة القائمة على التُّرَاث الثقافيّ؛ التي تُعرف بالسِّيَاحة الثقافيّة، توفر فُرص عمل لم يسبق لها مثيل، الأمر الذي يستدعي وضع إستراتيجيات للحفاظ والصيانة بدعم من صناعة السِّيَاحة[٧٩].

إن المحافظة على التُّرَاث الثقافيّ وتشجيع التنمية الثقافيّة واستغلال التنوع الثقافيّ الذي يزخر به هو أحد الرهانات التي يتوجب أخذها في الاعتبار ضمن مخطط مشروع تنموي متكامل وفقًا لرؤية بعيدة المدى. كما أن الربط بين التُّرَاث والسِّيَاحة ينبغي أن يراعي الأبعاد المحليّة للمجتمعات وعوامل الاستدامة مستقبلًا، وبقدر ما تتحقق الأهداف الاقتصاديّة على الأمد القصير عبر توظيف التُّرَاث في مجال السِّيَاحة، بقدر ما يكون ذلك خير سبيل لإدراك تنميّة اجتماعيّة مستدامة على الأمد الطويل؛ تنقل للأجيال اللاحقة تراثًا محفوظًا وبيئة سليمة. ومن أجل تحقيق التوازن بين التُّرَاث والسِّيَاحة، وخلافًا لما جاء في ثنايا هذه الدِّراسة فإنه يتوجب الآتي :

– تعميق الوعي بأهمِّية وقيمة السِّيَاحة والتُّرَاث الثقافيّ بوصفه أحد المكونات الأساسية للهوية الوطنية والمعبر المادي عن حضارة الأمة وثقافتها، والاستفادة من هذا الموروث في دعم عملية التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة عبر صيانته وإعادة تأهيله وتوظيفه ودمجه في حياة المدينة عمرانيًا واجتماعيًا وثقافيًا واقتصاديًا.

– تنفيذ حملة توعية وطنية لتحقيق المزيد من الاهتمام المحلي بزيارة مواقع التُّرَاث الثقافيّ، والاستثمار فيها أو بالقرب منها.

- النظر إلى صناعة السِيَاحة، والسِيَاحة الثقافيّة بشكل خاص، على أنها عامل مساعد في التنويع الاقتصادي، الذي ينبغي أن يخدم في النهاية التنمية الشاملة للدرعية التاريخيّة.

- أن يتم التخطيط للسياحة بحيث تكون قادرة على التكيف والمواءمة الاجتِماعيّة بين عادات وتقاليد السكان المحليين وعادات وقيم السُّياح والزوار القادمين.

- الاهتمام بالقيم الثقافيّة والاجتِماعيّة جنبًا إلى جنب مع عمليات الترميم وإعادة توظيف المباني التُّرَاثيّة.

- الاهتمام بالبنية الأساسية وتكوين قاعدة معلومات عن الأنشطة الحرفية والتجارية.

- الاهتمام بإشراك أفراد المجتمع المحلي في الأعمال والمشروعات التطويرية.

- تقييم الأثر البيئي للمَشْروعات الاستثمارية السِيَاحِيّة والتجارية في المدينة.

- تقليل الآثار السلبية للسياحة في الموارد الطبيعية والثقافيّة والاجتماعية.

- تثقيف السُيّاح بأهمية المحافظة على المواقع التُّرَاثيّة.

- توفير مشروعات مُدِرة للدخل للسكان المحليين، مثل: الصناعات الحرفية التقليدية، والإرشاد السياحي.

- تحديد القدرة الاستيعابية للمكان أو الموقع التُّرَاثي، بحيث يحدد أعداد السُيّاح الوافدين للموقع التُّرَاثي بدون ازدحام أو اكتظاظ؛ حتى لا يؤثر ذلك سلبًا في المحتوى العام للمكان من جهة، وفي السُيّاح من جهة أخرى.

- ضرورة إشراك المجتمعات المحليّة في برامج التنمية السياحية المستدامة في المواقع التُّرَاثيّة.

****

الهوامش والإحالات والمصادر والمراجع

(*) دكتوراه في إدارة المواقع التراثية والتنمية السياحية المستدامة – جامعة الملك سعود – الرياض، جامعة إب – اليمن yasseralhiagi@gmail.com.

(**) أستاذ ترميم وصيانة الآثار، وعميد كلية السياحة والآثار بجامعة الملك سعود، naserzh@gmail.com.

• **يتقدم الباحثان بخالص الشكر والتقدير إلى عمادة البحث العلمي بجامعة الملك سعود ممثلةً في وكالة عمادة البحث العلمي للكراسي البحثية وذلك لتمويل مشروع هذا البحث ونشره.**

(١) حجلة، علي؛ لعروق، محمد الهادي. تقييم التُّرَاث الحضري التاريخيّ كآلية لتحقيق التنمية المستدامة بمدينة تبسة، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، العدد ١٥، ٢٠١٥م، ص٣٤٠.

(٢) عنيزان، خديجة زبار؛ عنيزان، فاطمة زبار. التخطيط لتنمية السِّيَاحة الثقافيّة في العراق الواقع والتَّحَدِّيَات، المؤتمر الدولي لتطوير السِّيَاحة والفندقة، عمان، الأردن، ٧-٩ يونيو ٢٠١٢م، سجل الأبحاث، ٢٠١٤م، ص٣٤٦.

(٣) إسماعيل، هناء عبدالعاطي حسن. التنمية السِّيَاحِيَّة في مصر، المؤتمر السنوي السادس عشر (آثار وسبل مواجهة الأزمات المجتمعية الناتجة عن أحداث الربيع العربي) – مصر، مج٢، ٢٠١١م، ص١٢٤٨.

(٤) راشد، أحمد يحيى جمال الدين؛ سليمان، منى حسن. الشراكة والتنمية الحضرية المستدامة للبيئات التُّرَاثيّة بين الواقع والطموح: رؤية مستقبلية لمنطقة القاهرة القبطية، المؤتمر الإقليمي العربي لتحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة، وزارة الإسكان والبنية التحتية والمجتمعات الحضرية مع جامعة الدول العربية والمؤئل (الأمم المتحدة) القاهرة، ٢٠٠٣م، ص١٦.

(٥) منظمة الإيكوموس ICOMOS هي منظمة دولية غير حكومية منبثقة عن منظمة اليونسكو تُعنى بالحفاظ على التُّرَاث المعماري.

(٦) اللحام، نسرين رفيق. التخطيط السِّيَاحِيّ للمناطق التُّرَاثيّة باستخدام تقنية الآثار البيئيّة، دار النيل للنشر، القاهرة، ٢٠٠٧م، ص٣١.

(٧) الهياجي، ياسر هاشم عماد. إدارة مواقع الجذب السّيَاحِيّ التُّرَاثيّة: مدينة صنْعَاء القديمة أنموذجًا، رسالة ماجستير غير منشورة، الرياض: جامعة الملك سعود، ٢٠١٤م، ص١٤.

(٨) اليونسكو. اتفاقية بشأن حِماية التُّرَاث الثقافيّ غير المادي، الدورة الثانية والثلاثون، باريس، ٢٠٠٣م، المادة الأولى.

(٩) يُعدُّ الإنسان بسلوكياته اللامسؤولة السبب الرئيس في تدهور وإتلاف كثير من الممتلكات الثقافية بمختلف أشكالها (حسب ما جاء في اتفاقية لاهاي: تشمل الممتلكات الثقافية المنقولة والثابتة ذات الأهمّية الكبرى لتراث الشعوب الثقافي كالمباني والأماكن الأثرية والمخطوطات والكتب وكل الأشياء ذات القيمة التاريخية والأثرية، وكذلك المباني المخصصة لحِماية الممتلكات الثقافية نفسها كالمتاحف ودور الكتب ومخازن المحفوظات وغيرها ذات العلاقة التي تتطلب بموجب الاتفاقيات الوقاية والاحترام والحِماية المتواصلة وقت السلم ووقت الحرب وعدم تعريضها للتدمير والتلف وتحريم سرقتها ونهبها وتبديدها (أوموس، ٢٠١٥: ١١).

(١٠) أوموس، أحمد. الفن الصخري بالمغرب تراث ثقافي عريق بين تحديات المحافظة ورهانات التنمية، أبحاث الملتقى العلمي أمن وسلامة الآثار والمنشآت السِّيَاحِيّة، الرياض، ٤-٢٠١٥/٨/٦م، ص١١.

(11) Elshimy, Hisham, (2011): Towards new approach of tourism development of historical sites, 4th International Urban Design Conference, Biza, Italy Organized by Wessex Institute of Technology, Uk, 6-8 june 2011, P. 8.

(12) Anthony, Bigio; Guido, Licciardi, The Urban Rehabilitation of Medinas, The World Bank. No. 9, 2010, P. 27-28.

(١٣) الهياجي، ياسر هاشم عماد. إستراتيجية مُقتَرحة للحفاظ والتوظيف السّيَاحِيّ في الأحياء التُّرَاثيّة - حي الكوت بمدينة الهفوف أنموذجًا، الدمام: ملتقى التُّرَاث العُمْرَاني الثاني، سجل الأبحاث، ٩-١٢ ديسمبر ٢٠١٢م، ص١١٧.

(١٤) راشد وسليمان، المرجع السابق، ص٤.

(15) International Council on Monuments and Sites (ICOMOS), International Cultural Tourism Charter: Principles And Guidelines For Managing Tourism At Places Of Cultural And Heritage Significance, 2002, P. 22.

(١٦) الهياجي، المرجع السابق، ص١٩.

(١٧) جريدة الاقتصادية، الإثنين ١ يناير ٢٠١٨م نقلًا عن دراسة أجرتها الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني بالتعاون مع البنك الدولي بعنوان: «تقييم الأثر الاقتصادي للتراث الحضاري في المملكة» بمشاركة مختصين من البنك الدولي ومنظمة السياحة العالمية.

(١٨) هريدي، باسم محمود. تسويق السِّيَاحة الثَّقَافِيَّة لمواقع التُّرَاث العمراني بالتطبيق على قلعة الدوسرية بمنطقة جازان، المؤتمر الدولي الرابع للحفاظ على التُّرَاث العمراني، دبي، ٢٠١٦م، ص٧١١.

(**19**) Myers, Donna; Megha, Budruk; Kathleen, L. Andereck, Stakeholder Involvement in Destination Level Sustainable Tourism Indicator Development: The Case of a Southwestern U.S. Mining Town, Quality-of-Life Community Indicators for Parks, Recreation and Tourism Management, Social Indicators Research Series (book), Volume 43, Springer, 2011, P. 186.

(**20**) Sadiki, Fouad A., Sustainable Tourism Marketing Strategies at UNESCO World Heritage Sites, Master Theses of Science, Hotel Administration, University of Nevada, Las Vegas, 2012, P. 16-17.

(٢١) مصطفى، يونسي. دور وأهمّية السِّيَاحة في تحقيق التنمية الاقتصاديّة والاجتماعيّة: حالة الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث - جامعة الجلفة - الجزائر، ع١٣، ٢٠١٣م، ص٢٢٩.

(٢٢) اللحام. مرجع سابق، ص٥٤.

(**23**) Borges & Others, P. 9.

(٢٤) تيموثي، وبوايد، المرجع نفسه، ص١٣٤.

(**25**) Oren, U., Woodcock, D.G. and Var, T. Sustaining tourism development: a case of Cumalikizik, Turkey. Tourism Analysis, 6, 2002, P. 253.

(**26**) Timothy, Dallen J.; Nyaupane, Gyan P., Cultural Heritage and Tourism in the Developing World, Routledge, New York, 2009, P. 29.

(**27**) Borges & Others, P. 8.

(**28**) Drohan, M. Bloody tourists: invasion of the forrign hordes', The Globe and Mail, Toronto, 1995, P. 2.

(29) Hubbard, P.; Lilley, K., Selling the past: heritage-tourism and place identity in Stratford-upon-Avon, Geography, 85 (3), 2000, PP. 222-223.

(٣٠) تيموثي وبوند . مرجع سابق، ص١٤٥ .

(٣١) تيموثي وبويد . مرجع سابق، ص١٣٦ .

(32) Okello, Moses M; Novelli, Marina, Tourism in the East African Community (EAC): Challenges, opportunities, and ways forward, Tourism and Hospitality Research, 2014, Vol. 14 (1–2), P. 62.

(٣٣) تيموثي وبوند . مرجع سابق، ص١٤٢ .

(34) Borges, M.; Carbone, G.; Bushell, R.; Jaeger, T., Sustainable Tourism and Natural World Heritage, IUCN Gland, Switzerland, 2011, P. 9.

(35) World Heritage Center (WHC), Foreword and introduction. In M.-T. Albert, M. Richon, M. J. Viñals, & A. Witcomb (Eds.), Community development through world heritage (PP. 5–7). Paris: UNESCO. 2012, P. 3.

(٣٦) الخضراوي، ريهام كامل. الحفاظ على التراث العُمْرَاني لتحقيق التنمية السياحيّة المستدامة من خلال مؤسسات المجتمع المدني: دراسة حالة واحة سيوه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين شمس، ٢٠١٠م، ص٦٣ .

(٣٧) تيموثي، دالين؛ بويد، ستيفن. السِّيَاحة التُّرَاثيّة، (عبدالناصر عبدالرحمن الزهراني، مترجم)، جامعة الملك سعود، النشر العلمي والمطابع، الرياض، ٢٠١١م، ص١٣٤ .

(38) Okello & Novelli, P. 63.

(39) Okello & Novelli, 2014, P. 62.

(٤٠) الخضراوي، ٢٠١٠م. مرجع سابق، ص٦٣-٦٤ .

(٤١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ١٤٢٩هـ. الدرعية أصالة الماضي وإشراقة الحاضر، مدينة الرياض، السعودية، ص١٦ .

(٤٢) المغنم، علي بن صالح، ٢٠١٥م. إضاءات على أعمال التنقيبات الآثارية بحي الطريف التاريخي بالدرعية، مداولات اللقاء العلمي السنوي السادس عشر: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية عبر العصور ، جمعية التاريخ والآثار بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، ص١٤٨ .

(٤٣) الأنصاري، عبدالرحمن؛ وآخرون، ١٤٢٣هـ. آثار منطقة الرياض، سلسلة آثار المملكة العربية السعودية، وزارة المعارف، وكالة الآثار والمتاحف، ص١٤٥.

(٤٤) ابن خميس، عبدالله بن محمد، ١٤٠٢هـ. الدرعية العاصمة الأولى، ط١ - الرياض: مطابع الفرزدق، ١٤٠٢هـ، ص٤٠٥-٤٠٦.

(٤٥) المغنم. مرجع سابق، ص١٥٠-١٥١.

(٤٦) ابن خميس. مرجع سابق، ص٤١٣.

(٤٧) الزهراني، عبدالناصر بن عبدالرحمن، ٢٠١٠م. التخطيط السياحي للمدن التاريخية مدينة الدرعية أنموذجًا، مجلة الدرعية، مج١٣، ع٤٩-٥٠، السعودية، ص٤٥٦.

(٤٨) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض، ٢٠١٧م. مشروع تطوير حي الطريف، مجلة تطوير، العدد ٧٤، ص٦.

(٤٩) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. مرجع سابق، ص٦.

(٥٠) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. مرجع سابق، ص٧.

(٥١) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. مرجع سابق، ص٧.

(٥٢) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. نفس المرجع، ص٨.

(٥٣) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. مرجع سابق، ص٨.

(٥٤) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. مرجع سابق، ص٨.

(٥٥) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. مرجع سابق، ص٨.

(٥٦) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. نفس المرجع، ص٨.

(٥٧) الهيئة العليا لتطوير مدينة الرياض. ١٤٣٥هـ: الدرعية تحتضن أكبر متحف أثري، مجلة تطوير، العدد ٧١، ص١٥.

(٥٨) أوموس. مرجع سابق، ص١٣.

(**59**) World Heritage Center (WHC), 2012, PP. 7-9.

(**60**) Keomanivong, Chansone, Sustainable Tourism Development in World Cultural Heritage Site, Luangprabang Town, Luangprabang Province, Lao PDR, Master Thesis in Hospitality and Tourism Management, Prince of Songkla University, 2009. P. 9.

(61) Millar, S., Heritage Management for Heritage Tourism, in Managing Tourism, Medlik, S. (ed), Butterworth-Heinemann, Great Britain, 1991, P. 119.

(62) Ghanem, Marwa Magdy; Saad, Samar Kamel, Enhancing sustainable heritage tourism in Egypt: challenges and framework of action, Journal of Heritage Tourism, 10: 4, 2015, P. 361; World Heritage Center (WHC), P. 6.

(٦٣) راشد وسليمان، مرجع سابق، ص١٦.

(64) Okello & Novelli, 2014, P. 63.

(٦٥) الهياجي، ياسر هاشم عماد، إدارة المواقع التّراثيّة ودورها في التنمية السياحيّة المستدامة: مدينة زَبِيْد التاريخيّة، دراسة حالة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، ٢٠١٨م.

(66) Okello & Novelli, P. 59.

(٦٧) للمزيد من المعلومات حول أهمّية التنمية السياحيّة والآثار الإيجابية والسلبية المترتبة عليها يمكن العودة إلى: (الهياجي، ٢٠١٤: ١٨٨-١٩٤؛ الخضراوي، ٢٠١٢: ٥٨؛ Satarat، ٢٠١٠: ٢٣٥-٢٤٧؛ الزهراني وقسيمة، ٢٠٠٩: ٢٨-٣٠؛ Pakdeepinit، ٢٠٠٧: ١٣٢-١٣٤؛ اللحام، ٢٠٠٧: ١٢١-١٢٩).

(68) Ayala, H., Vaka Moana—a road map for the South Pacific economy. In A. Hooper (ed.), Culture and Sustainable Development in the Pacific, PP. 190–206, 2005, P. 195.

(69) Engelhardt, P. 178.

(70) Borges & Et. al, 2011, P. 15.

(71) Macdonald, Susan; Cheong, Caroline, The Role of Public-Private Partnerships and the Third Sector in Conserving Heritage Buildings, Sites, and Historic Urban Areas, The Getty Conservation Institute, Los Angeles, 2014. P. 20.

(72) Dumbraveanu, Daniela, Principles and practice of sustainable tourism planning, Human Geographies - Journal of Studies and Research in Human Geography, Volume 1, Issue 1, 2007, P. 80.

(٧٣) الخضراوي. مرجع سابق، ٦٣-٦٤.

(74) Timothy & Nyaupane, P. 34.

(75) Prentice, R. Heritage: a key sector in the "new" tourism. In G. Corsane (ed.), Heritage, Museums and Galleries: An Introductory Reader, PP. 243–56. New York: Routledge, 2005, P. 177.

(76) Millar, 1991, P. 13.

(77) Dumbraveanu, 2007, P. 79.

(78) Dumbraveanu, 2007, P. 79-80.

(79) Timothy & Nyaupane, P. 33.

الأشكال و الخرائط و اللوحات

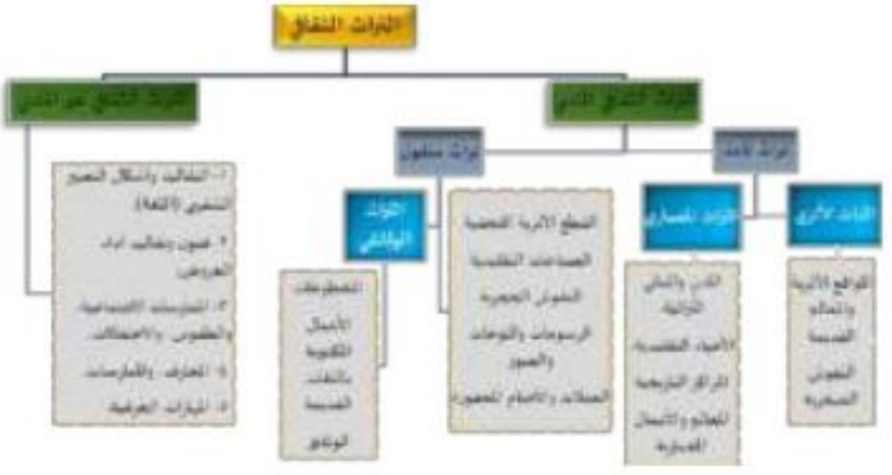

الشكل رقم (١) : يوضح أشكال وأنواع التُرَاث الثقافيّ (الباحثان)

الشكل رقم (٢) : يوضح العوامل والأخطار التي تهدد التُرَاث الثقافيّ (الباحثان)

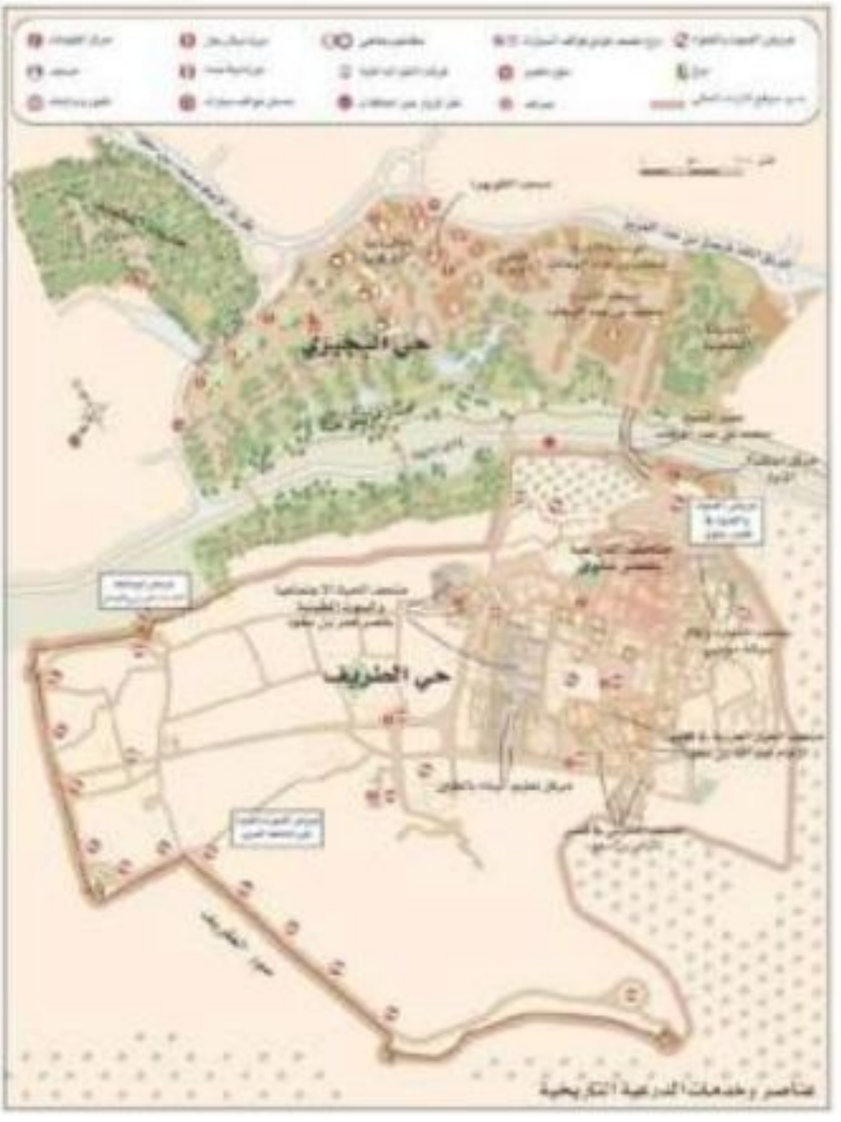

الخارطة رقم (١) : توضح عناصر وخدمات الدرعيّة التاريخيّة

(هيئة تطوير الرياض)

اللوحة رقم (١) : توضح حي الطريف (موقع بوابة الدرعيّة)

اللوحة رقم (٢) : توضح المتحف الحربي بحي الطريف (هيئة تطوير الرياض)

اللوحة رقم (٣) : توضح متحف الخيل العربي بحي الطريف
(هيئة تطوير الرياض)

اللوحة رقم (٤) : توضح سوق الطريف التُراثي (هيئة تطوير الرياض)

اللوحة رقم (٥) : توضح مركز استقبال الزوّار بحي الطريف
(هيئة تطوير الرياض)

اللوحة رقم (٦) : توضح صورة جوية لحي البجيري (هيئة تطوير الرياض)

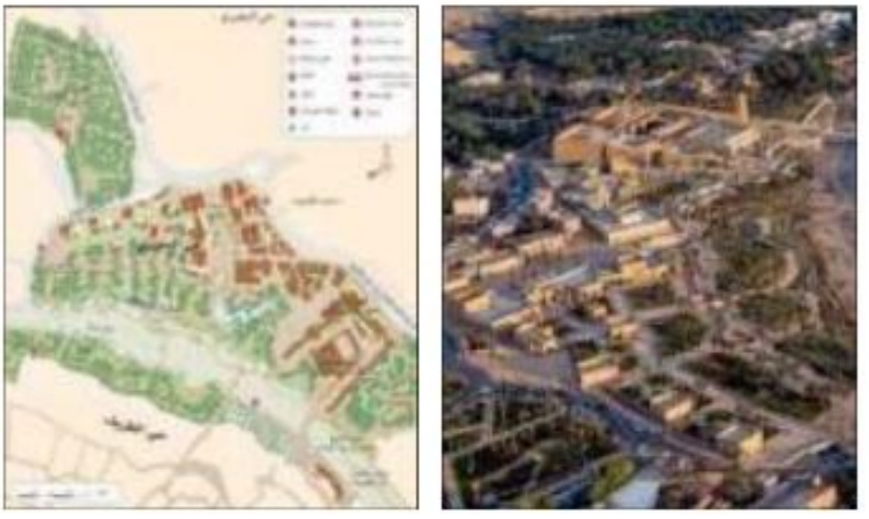

اللوحة رقم (٧) : توضح حيّ البجيري والمشروعات التطويرية
(هيئة تطوير الرياض)

اللوحة رقم (٨) : توضح مؤسّسة الشيخ محمد بن عبدالوهاب الثقافيّة
في حيّ البجيري (هيئة تطوير الرياض)

اللوحة رقم (٩) : توضح مسجد الظويهرة بحي البجيري بعد الترميم
(هيئة تطوير الرياض)

اللوحة رقم (١٠) : توضح المنطقة المركزية في وسط حيّ البجيري
(هيئة تطوير الرياض)

اللوحة رقم (١١) : توضح متنزة الدرعيّة وتظهر المصاطب المائية
التي تحد حيّ البجيري